الحدث

تسابق التحركات الأميركية الوقت لإبرام اتفاق بين إسرائيل وحركة حماس يوقف الحرب على غزة، وهو ما قد يكون السبيل الوحيد لتفادي مواجهة إقليمية في المنطقة، مع تمسك إيران بحقّها في الرد على اغتيال إسماعيل هنية، رغم إشارات قد توحي بأنها ستراقب أيضاً مسار المفاوضات

الردّ الإيراني

تعويل على اتفاق غزة لتفادي مواجهة إقليمية

طهران ـ **صابر غل عنبري**
حيفا ـ **نايف زيداني**

خرجت أمس الثلاثاء، إشارات توحي بأن أي ردّ إيراني أو من «وكلاء» طهران في المنطقة على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والقيادي في حزب الله اللبناني فؤاد شكر، لن يحصل قبل انقشاع مسار المفاوضات المرتبطة بوقف النار في غزة، والتي يفترض أن تبدأ جولة أخرى لها غداً الخميس في الدوحة، كما أكد التلفزيون العربي أمس، وهي جولة تضع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن كلّ ثقلها لإنجاحها، كما يبدو، لمنع تفلت الصراع وإقحام الأميركيين فيه مباشرة، خصوصاً في موسم الانتخابات. وبينما تضغط إدارة بايدن لإنجاز اتفاق ولجم التصعيد، يظلّ موقف حركة حماس بقيادة رئيس مكتبها السياسي يحيى السنوار، متمسكاً بالخطوط العريضة التي تمّ التوصل إليها سابقاً لإبرام أي صفقة، وعدم إرسال ممثلين عن الحركة إلى المفاوضات، فيما لم تظهر حكومة الاحتلال أي بوادر حتى يوم أمس تدلّ على أنها بصدد الحياد عن سياسة المماطلة.

وبحسب تصريحات مسؤولين إيرانيين نقلت عنهم وكالة رويترز، أمس، فإن طهران ستنتظر ما ستسفر عنه المفاوضات المرتقبة، في وقت تشهد المنطقة توافداً لمسؤولين من إدارة بايدن في محاولة لإنجاز صفقة واسعة. وفي هذا السياق، توجه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى المنطقة أمس، حيث يخطّط أن يزور قطر ومصر ودولة الاحتلال، وفق مراسل موقع أكسيوس باراك رافيد. كما أن المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين المعني بملف لبنان، الذي كان أمس في إسرائيل، انتقل في اليوم ذاته إلى بيروت، فيما وصل كبير مستشاري بايدن لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، أمس، إلى القاهرة، على أن يزور الدوحة أيضاً، بحسب مصادر رافيد.

وفي مقابل زحمة الموفدين الأميركيين، نقلت وكالة رويترز عن ثلاثة من كبار المسؤولين الإيرانيين، قولهم إن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يرجئ ردّ إيران، هو التوصل في المحادثات هذا الأسبوع إلى اتفاق لوقف النار في غزة. وقال أحد المصادر، وهو مسؤول أمني كبير في إيران، إن بلاده وحلفاء لها سيشنون هجوماً على الفور إذا فشلت محادثات غزة أو إذا شعرت طهران بأن إسرائيل تماطل. ولم تذكر المصادر المهلة التي ستسمح بها إيران من أجل إحراز تقدم. وقالت المصادر إنه مع تزايد خطر نشوب حرب أوسع في المنطقة بعد مقتل هنية وشكر، انخرطت إيران في حوار مكثف مع الدول الغربية والولايات المتحدة خلال الأيام الماضية حول سبل الرد على إسرائيل وحجمه. بالإضافة إلى ذلك، أكد مصدران للوكالة أن إيران تدرس إرسال ممثل عنها إلى محادثات وقف النار. ووفق المصدرين، فإن الممثل الإيراني لن يحضر الاجتماعات بشكل مباشر لكنه سيشارك في المحادثات التي تُجرى خلف الكواليس «للحفاظ على قناة تواصل دبلوماسية» مع الولايات المتحدة أثناء استمرار عملية التفاوض.

بدورهما، قال مصدران كبيران مقربان من حزب الله لـ«رويترز» إن طهران ستعطي المفاوضات فرصة لكنها لن تتخلى عن نواياها بالرد. وقال أحد المصدرين إن وقف إطلاق النار في غزة سيوفر لإيران ذريعة للاكتفاء برد فعل «رمزي» أو محدود. كما قال مصدران إيرانيان إن طهران ستدعم حزب الله وحلفاء آخرين في حال ردوا على اغتيال هنية وشكر. وأكد وزير الخارجية الإيراني بالإنابة علي باقري كني، أمس، من طهران، أن الرد على الاغتيال «حق ذاتي ومشروع» لإيران.

في غضون ذلك، كشفت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد»، عن جانب من كواليس الاتصالات المكثفة التي تجريها أطراف أوروبية ووسيطة بين واشنطن وطهران لثني الأخيرة عن مهاجمة إسرائيل رداً على اغتيال هنية. وقالت هذه المصادر إن هذه الأطراف طالبت طهران بتجنب مهاجمة إسرائيل لمنح المزيد من الوقت لإنجاح المفاوضات، فيما أبلغتها طهران بأن «مفاوضات وقف النار بحاجة إلى ضغوط عملية على الاحتلال لوقف الحرب وليس شراء المزيد من الوقت لمواصلتها».

وأضافت المصادر أن القرار الأميركي باستئناف المفاوضات غداً الخميس «لم يكن ضمن تفاهم» مع طهران، عازية الهدف من الخطوة التي وصفتها الحكومة الإيرانية في مباحثاتها بأنها «غير صادقة» إلى «ممارسة الضغط لتجنب الرد الإيراني» على اغتيال هنية. وأكدت إيران للأطراف التي تواصلت معها أن ردها «حتمي ولن يتمّ إلغاؤه»، بحسب المصادر، لافتة إلى أن الأطراف الأوروبية والأميركية «استخدمت سياسة العصا والجزرة في اتصالاتها مع طهران»، وأنها «إلى جانب تحذيراتها قدمت عروضاً تشمل تنمية العلاقات الإيرانية الأوروبية واستئناف المفاوضات الرامية إلى رفع العقوبات «بشكل أكثر جدية من قبل». غير أن الجانب الإيراني، وفق المصادر، «رفض التحذيرات والعروض غير الجادة معاً حول مفاوضات وقف النار واستئناف المفاوضات النووية وغيرها»، مؤكدة أن الأطراف الأوروبية والغربية «باتت على قناعة بحتمية الرد وأصبحت تطالب بالحد من نطاقه وشدته». كما أشارت المصادر إلى أن طهران أكدت لهذه الأطراف «أنها تريد فقط تأديب الكيان الصهيوني على تجاوزه الخطوط الحمراء ولا تسعى إلى حرب»، لكنها «أبلغت أميركا وأوروبا أن أي رد إسرائيلي على الهجوم سيجلب ردّاً إيرانياً أقوى». كما حذّرت إيران وفق المصادر، من مغبة «أي تدخل أميركي أو غربي في أي هجوم إسرائيلي لأنه سيؤدي إلى إشعال حرب شاملة في المنطقة».

واستمراراً للاتصالات الأوروبية المكثفة مع طهران، أجرى رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، أمس، اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، الذي أكد أن «الرد التأديبي على المعتدي من حق الدول القانوني وهو حل لوقف الجريمة والعدوان». في المقابل، أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، أمس، رفض طهران البيان البريطاني الفرنسي الألماني المشترك الصادر أول من أمس، والذي حذّر إيران من مهاجمة إسرائيل، قائلاً إن مطالب أوروبا بعدم الرد «لا تعتمد منطقاً سياسياً وتتعارض مع قواعد القانون الدولي»، مؤكداً أن بلاده «مصمّمة على الدفاع عن سيادتها، ولا تطلب الإذن من أي كان لممارسة حقوقها المشروعة». وكان بايدن حذّر أول من أمس في بيان مشترك مع قادة فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، طهران، من «العواقب الخطيرة على الأمن الإقليمي»، في حال هاجمت إسرائيل، كما حذّر البيت الأبيض من أن إيران قد تشن مع وكلائها «هجمات كبرى» على إسرائيل هذا الأسبوع، لافتاً إلى أن التقييم الإسرائيلي مماثل. وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي، إن ذلك «سيؤثر بالتأكيد» على محادثات الخميس. بدوره، أكد السفير الأميركي في تركيا، جيف فليك، من إسطنبول، إن واشنطن تطلب من أنقرة وحلفاء آخرين لهم علاقات مع إيران، إقناع طهران بخفض التوتر في المنطقة، لافتاً إلى أن الممثلين الأتراك لدى واشنطن «يفعلون ما في وسعهم للتأكد من عدم تصعيد الأمور». وتابع: «يبدون أكثر ثقة منا بأن الأمور لن تتصاعد».

في الأثناء، تتحضر دولة الاحتلال للهجوم الإيراني وتتوعد بالرد، فيما يواصل رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو محاولات التنصل من عرقلة أي صفقة محتملة، خصوصاً بعد الخلاف الذي خرج مجدداً بينه وبين وزير الأمن يوآف غالانت أول من أمس إلى العلن. وفي هذا السياق، أشارت إذاعة جيش الاحتلال أمس، إلى تقديرات إسرائيلية بأن إيران قد تشن هجوماً على إسرائيل من داخل أراضيها، مضيفة أن إسرائيل تمرر رسائل إلى حلفائها مفادها أن أي هجوم مباشر من الأراضي الإيرانية، سيلاقي رداً إسرائيلياً مباشراً أيضاً في الأراضي الإيرانية، وذلك بغض النظر عن نتائج الهجوم الإيراني.

سياسياً، نفى مكتب نتنياهو، أمس، شروطاً تتعلق بمقترح الصفقة مع «حماس»، لافتاً في بيان إلى أن «الادعاء بأن نتنياهو أضاف طلبات جديدة إلى مقترح 27 مايو/ أيار الماضي (الذي قدّمه بايدن) هو ادعاء كاذب»، زاعماً أن «مسودة 27 يوليو/تموز (الرد الإسرائيلي) لا تشمل شروطاً جديدة ولا تتعارض مع مقترح 27 مايو»، ومتهماً حركة حماس بالمطالبة بـ29 تغييراً، وهو ما عارضه رئيس الوزراء». وأضاف البيان ما زعم أنه حقائق «بخصوص ادعاء إضافة طلبات جديدة بقضية معبر نتساريم: تشير مسودة وثيقة 27 يوليو إلى ضرورة إنشاء آلية تفتيش متفق عليها لضمان عودة المدنيين العزل فقط إلى شمال قطاع غزة (اقتراح تقدّمت به الولايات المتحدة)، وفقاً لاقتراح 27 مايو، أما بخصوص ادعاء إضافة طلبات جديدة في ما يتعلق بالإفراج عن مختطفين أحياء: في مسودة 27 يوليو، ورد أنه يجب إطلاق سراح جميع المختطفين الأحياء في الفئة ذات الصلة، وفقاً لمقترح 27 مايو، الذي نص على أنه سيتم إطلاق سراح عدد معين من المختطفين - أحياء أو أمواتاً». أضاف البيان: «في ما يتعلق بادعاء إضافة طلبات جديدة بشأن كيفية إطلاق سراح إرهابيين فلسطينيين (في إشارة إلى الأسرى الفلسطينيين): في مسودة 27 يوليو، لم يتم تحديد أي شروط جديدة. بل على العكس، فقد ورد في مقترح 27 مايو أن إسرائيل سيكون لها حق النقض على عدد معين من الإرهابيين المفرج عنهم، وأن إسرائيل ستكون قادرة على ترحيل عدد معين من الإرهابيين على الأقل. تتضمن مسودة 27 يوليو توضيحات أساسية لغرض تنفيذ ما هو مكتوب في مقترح 27 مايو». من جهتها، جدّدت حركة حماس أمس، تمكسها بتنفيذ ما سبق الاتفاق عليه، ونقلت «رويترز»، أمس، عن مسؤول في الحركة نفيه عزمها حضور محادثات الخميس، مؤكداً أن الحركة متمسكة بأن تركز المحادثات على ما سبق الاتفاق عليه، وليس الدخول في مفاوضات جديدة.

صورة لهنية في ساحة فلسطين بطهران، 8 أغسطس الحالي (فرانس برس)

إيران تدرس إرسال ممثل عنها إلى محادثات وقف إطلاق النار

قالت إسرائيل إنها سترد على أي هجوم إيراني داخل إيران

بوتين يستقبل عباس

استقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الثلاثاء، الرئيس الفلسطيني محمود عباس في موسكو، حيث بحثا «آخر مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وقالت الوكالة إن عباس جدّد خلال اللقاء «الدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري وبشكل عاجل في قطاع غزة»، فيما نقل موقع روسيا اليوم عن بوتين قوله إن موسكو «تتابع بألم وقلق بالغين الكارثة الإنسانية التي تحدث في فلسطين».

مباحثات قطرية ـ هولندية

بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الثلاثاء، مستجدات جهود الوساطة لوقف الحرب على غزة، في اتصال هاتفي تلقاه من وزير الخارجية الهولندي كاسبار فيلدكامب. وقالت وزارة الخارجية القطرية، إنه جرى خلال الاتصال، مناقشة آخر تطورات الأوضاع في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، والتوترات المستمرة في الشرق الأوسط، والتأكيد على ضرورة التهدئة وخفض التصعيد في المنطقة.

للحديث تتمة...

الجزائر... حفتر في الجوار

عثمان لحياني

فهم خليفة حفتر أن الدخول إلى طرابلس لا ممر له إلا الجنوب، لكن هذا الجنوب عصي ورماله متحركة، والسبيل إليه مضن، ناهيك عن أن دولاً بعينها، كالجزائر على وجه الخصوص، ليست في وارد القبول بأن يُفرض عليها أمر واقع، يغيّر من مقتضيات أمنها القومي، ويضع على جوارها من يحمل أجندة لا ترتاح لها الجزائر، فقد سبق أن حاولت الحكومة الانتقالية في مالي ذلك قبل فترة قصيرة، لكنها فشلت على نحو فادح. الشك في السياسة أصل، وفي الحرب عقيدة، لذلك يمكن ملاحظة أن حفتر، ومثلما حاول استغلال فترة الحراك الشعبي في الجزائر ربيع 2019 لغزو طرابلس، فليس هناك شك في أن حفتر قرأ في الانتخابات الرئاسية الجزائرية بداية سبتمبر/أيلول المقبل، توقيتاً مناسباً لإطلاق حملته إلى الجنوب المحاذي للحدود مع الجزائر، على اعتبار أن القيادة الجزائرية قد تكون مشغولة بمجريات الانتخابات، وهذا مناخ يوفر له -بحساباته- ظروفاً مناسبة لإنجاز السيطرة على الجنوب، جغرافياً وحدوداً ونفطاً. الطاقة والمعابر التجارية هنا، جزء حيوي من القصة، إن لم تكن هي القصة كلها، فالسيطرة على الجنوب تعني السيطرة على حوض غدامس الغني بالغاز، ثم على مسالك التجارة بين ليبيا مع النيجر وتونس، ومع الجزائر بدرجة أكبر.

لا تطمئن الجزائر بأي حال من الأحوال لتمركز قوات حفتر قرب حدودها في الجنوب الشرقي، ليس فقط لاعتبارات تخص الخلاف في المواقف ورفضها الحل العسكري للأزمة الليبية، ولكن لأن الأطراف الراعية لحفتر مشروعاً سياسياً، غريبة عن جغرافيا المنطقة ولا تخفي عداءها للجزائر، وهي شريكة -ليس بالصدفة- في كل توتر إقليمي يحيط بالجزائر، وهي بحد ذاتها أدوات وظيفية لمشروع خلخلة كبير يستهدف إعادة هيكلة المنطقة على نحو يتيح تقاسم مواردها لصالح القوى المهيمنة، ولاعتبارات أمنها الحيوي، بحيث لن تغامر بوضع أمن منشآتها الحيوية القريبة من الحدود مع ليبيا، تحت رحمة حفتر ورعاته. بالنسبة للجزائريين، يمكن الآن بوضوح فهم الدواعي التي دفعت السلطة إلى تسبيق الانتخابات الرئاسية عن موعدها (كانت مقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل)، وقد عبّرت عنها وكالة الأنباء الجزائرية في مايو/أيار الماضي «بتوترات إقليمية مخطط لها»، بما يعني أن المعلومات المتداولة على نطاق ضيق، من أن الدافع يتعلق بتقدير أمني وسياسي بشأن مخطط حسم عسكري مدبر في الإقليم يشمل ثلاث مناطق معنية بها الجزائر بشكل مباشر (الصحراء الغربية، شمالي مالي، جنوب ليبيا)، كانت تقديرات صحيحة.

متابعة

عودة هوكشتاين... أيام لبنانية حاسمة

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

باتت الجبهة اللبنانية أمام أيام حاسمة، في انتظار جولة المفاوضات المقبلة بشأن صفقة التبادل ووقف إطلاق النار في غزة التي ستجري في الدوحة، غداً الخميس. وعشية المفاوضات، وصل المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين إلى تل أبيب، أمس الثلاثاء، لمنع اندلاع حرب واسعة بين حزب الله وإسرائيل، على خلفية التهديد المتكرر للأمين العام للحزب، حسن نصرالله، بالرد على اغتيال الاحتلال القائد العسكري الأعلى في حزب الله، فؤاد شكر، في 30 يوليو/تموز الماضي، في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت. ومن المقرر أن يلتقي هوكشتاين في بيروت، اليوم الأربعاء، رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، في زيارته الرابعة إلى لبنان، منذ بدء المواجهات بين حزب الله وإسرائيل في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد يوم على بدء عمليات طوفان الأقصى في غزة. وهوكشتاين كان عراباً لاتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر 2022، وكان يسعى، قبل بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر الماضي، إلى إتمام عملية ترسيم الحدود البرية بين الطرفين.

من جهته، اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، أن «الهمّ الأوحد الذي يجمع اللبنانيين في هذه المرحلة، هو مواجهة التهديدات الإسرائيلية المستجدة والعدوان المستمر على لبنان منذ أشهر». وأكد أمس الثلاثاء، خلال اجتماعات في السراي الحكومي في إطار متابعة خطة الطوارئ التي أعدتها الحكومة، على «وجوب قيام المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الدولية بواجبهم تجاه لبنان ودعمه في هذه الظروف الصعبة، خصوصاً أنه يرزح تحت أعباء كبيرة جداً بفعل النزوح (التسمية الرسمية اللبنانية للجوء) السوري». وقال: «إن العدوان والتهديدات الإسرائيلية يجب أن يشكلا حافزاً إضافياً وأساسياً للتضامن بين اللبنانيين وعدم فتح سجالات جانبية ليس أوانها حالياً»، وذلك في إشارة إلى الخلافات السياسية الناجمة عن شغور منصب رئاسة الجمهورية، منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في 31 أكتوبر 2022. وتلقى ميقاتي اتصالاً من وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي، الذي اعتبر أن المرحلة الحالية «لحظة حاسمة في ما يخص الاستقرار في الشرق الأوسط، ولا يمكن أن يكون هناك المزيد من التأخير، بل يجب أن يتوقف القتال الآن». وشدّد لامي، بحسب بيان صادر عن مكتب ميقاتي، على «ضرورة قيام كل الأطراف بتهدئة الوضع بشكل عاجل وفوري».

بدورها، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس الثلاثاء، أن الجيش الإسرائيلي عاد إلى مواقع عسكرية متروكة في هضبة الجولان السورية المحتلة، وباشر العمل على تعزيز قواته وقدراته في المنطقة، في إطار استعداداته لسيناريو شبيه بعملية طوفان الأقصى، لكن من الأراضي السورية. وادّعى جيش الاحتلال وفق الصحيفة، أن عناصر من حزب الله منتشرة في الأراضي السورية المحاذية للجولان. وأشار تقرير الصحيفة العبرية، إلى إجراءات دفاعية جديدة في هضبة الجولان وأن إسرائيل تستعد من أجل صد أي توغل بري جماعي من خلال عدة خطوات ووسائل، بما فيها مُسيرات جديدة.

وأخذ الجيش بعين الاعتبار، وفق يديعوت أحرونوت، احتمال توجيه إيران نيران مكثّفة نحو أهداف عسكرية في الجولان، مستعداً لأي سيناريوهات قد تحدث، أكثرها تطرفاً في حال تدهور الأمور إلى حرب واسعة، وشن رشقات صاروخية مكثّفة من آلاف القذائف والصواريخ نحو الجولان، إلى جانب محاولة آلاف العناصر الموالية لإيران التوغل في الهضبة. وباشر الجيش، إلى جانب العودة إلى مواقع عسكرية متروكة، بناء عوائق هندسية وتأهيلها مثل قنوات قديمة تعيق اجتياح الدبابات، وتدمير كل مبنى في المنطقة العازلة، واعتقال كل راعي أغنام «يقترب من أجل جمع معلومات استخبارية، أو إطلاق النار على قدمه». ميدانياً، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، أمس الثلاثاء، استشهاد شخصين في استهداف مسيّرة إسرائيلية سيارتهما على طريق برعشيت - بيت ياحون في قضاء بنت جبيل، جنوبي لبنان. وأغار الطيران الإسرائيلي على شيحين. وأمس الثلاثاء، قصف الاحتلال مدفعياً يارون ووادي حامول على أطراف الناقورة وعيتا الشعب وطيرحرفا وشيحين وزبقين والخيام. وخرق الطيران الحربي الإسرائيلي جدار الصوت في أجواء قرى وبلدات صور وصيدا والزهراني والنبطية وإقليم التفاح وحلّق الطيران المسير والاستطلاعي الإسرائيلي فوق أجواء مدينة صور، على علو منخفض. من جهته، استهدف حزب الله، أمس الثلاثاء، التجهيزات التجسسية في موقع مسكاف عام، وتجمعاً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة ميتات وآخر في محيط موقع السماقة. وأعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، اعتراض مسيرتين أطلقتا من لبنان نحو الجليل الأعلى. وذكر في بيان آخر، أمس الثلاثاء، أن «طائرات حربية أغارت ليل الاثنين . الثلاثاء، على مبانٍ عسكرية لحزب الله في كفركلا ومروحين وميس الجب، وعلى موقع استطلاع للحزب في عيتا الشعب».

وليل الاثنين . الثلاثاء، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على مارون الراس وميس الجبل وعيتا الشعب وكفركلا ومروحين. وأطلق النار من أسلحته الرشاشة المتوسطة، باتجاه كفرشوبا. وحلق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي طيلة ليل الاثنين . الثلاثاء، فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط، ملقياً القنابل المضيئة. بدوره، هاجم حزب الله ليل الاثنين . الثلاثاء، موقعي حانيتا والمالكية.

هوكشتاين في بيروت اليوم لمنع نشوب حرب بين حزب الله وإسرائيل

مخابرات الاحتلال تستدعي جبريل الرجوب

سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، أمر استدعاء إلى مكتب المخابرات في مركز ارتباط عوفر، خلال عودته إلى الضفة الغربية المحتلة، آتياً من الأردن. وذكر مصدر في مكتب الرجوب لوكالة الأناضول، أن السلطات الإسرائيلية «أوقفته خلال عودته إلى الضفة الغربية»، مشيراً إلى أن الرجوب «كان في طريق عودته للضفة الغربية عبر جسر الكرامة (معبر اللنبي) وتم تسليمه الاستدعاء من دون معرفة الأسباب».

(الأناضول)

اعتقالات في الضفة المحتلة

كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان، أمس الثلاثاء، أن قوات الاحتلال اعتقلت مساء أول من أمس الاثنين وصباح أمس الثلاثاء، 20 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية المحتلة، بينهم طفل، وأسرى سابقون. وتوزعت عمليات الاعتقال على غالبية محافظات الضفة، رافقتها اعتداءات بحق المعتقلين وعائلاتهم، بالإضافة إلى عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين. وأقدمت قوات الاحتلال على تفجير منزلي الأسيرين أيسر برغوثي وخالد خروف، وذلك في إطار تصعيد سلطات الاحتلال من جريمة العقاب الجماعي، التي شكّلت وما تزال أبرز الأدوات، والإجراءات التنكيلية، التي انتهجتها سلطات الاحتلال على مدار عقود طويلة، وتصاعدت منذ بدء حرب الإبادة. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 10 آلاف مواطن فلسطيني من الضفة الغربية بما فيها القدس، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وتشمل المعطيات معتقلي قطاع غزة. ولفتت الهيئة والنادي إلى أن المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً.

(العربي الجديد)

اتصال بين السوداني وبلينكن

أفاد مكتب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (الصورة)، أمس الثلاثاء، بتلقي الأخير اتصالاً من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، بحثا خلاله الأوضاع في المنطقة. ونقل بيان المكتب عن السوداني تجديده «موقف العراق المبدئي من الأسباب الحقيقية وراء زعزعة الاستقرار، المتمثلة باستمرار العدوان على غزة». وطالب السوداني بضرورة أن «تضطلع الدول الكبرى والمنظمات الأممية بكامل دورها لوقف الجرائم التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن تُطبق على المعتدين القوانين الدولية الخاصة بمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ووقف هذا التوحش الفظيع، فضلاً عن منع خرق سيادة دول المنطقة». ونقل البيان تأكيد السوداني أيضاً «التزام العراق بمنع أي عمل يعرّض مستشاري التحالف الدولي لمحاربة داعش الموجودين في العراق لأي خطر». بدوره قال نائب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، فيدانت باتل، إن بلينكن «شدّد على أهمية تحمل العراق مسؤولية حماية المستشارين العسكريين التابعين للتحالف من هجمات الميليشيات الموالية لإيران».

(العربي الجديد)

رصد

صواريخ غزة إلى تل أبيب للمرة الأولى منذ مايو

الدوحة ـ **ضياء الكحلوت**

وصلت الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية من قطاع غزة، أمس، إلى تل أبيب، وذلك للمرة الأولى منذ 26 مايو/ أيار الماضي، التي جاءت حينها بعد أكثر من أسبوعين على العملية العسكرية الإسرائيلية جنوبي القطاع، التي تمثلت باقتحام رفح، والاستيلاء على معبر رفح البري عند الحدود مع مصر.

وأعلنت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في بيان على منصة تليغرام، أمس، أنها قصفت «مدينة تل أبيب وضواحيها بصاروخين من طراز أم 90 رداً على المجازر الصهيونية بحق المدنيين، والتهجير المتعمد بحق أبناء شعبنا». وفي السياق قالت مصادر في كتائب القسام، لـ«العربي جديد»، إن صاروخي تل أبيب أُطلقا من شرق خانيونس، جنوبي القطاع، حيث يوجد جيش الاحتلال منذ أيام. من جهته أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس، أن صاروخاً أطلق من قطاع غزة سقط قبالة سواحل تل أبيب في البحر، مضيفاً أنه «وفقاً للبروتوكول، لم تُطلق صفارات الإنذار، وفي الوقت نفسه، جرى رصد قذيفة أخرى لم تخترق الأراضي الإسرائيلية». ويعود تاريخ آخر الهجمات الصاروخية التي شنّتها حركة حماس على تل أبيب إلى أكثر من شهرين، إذ هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها إطلاق صواريخ من قطاع غزة تجاه تل أبيب، منذ 26 مايو الماضي.

في غضون ذلك، تواصلت عمليات المقاومة، أمس، في جنوبي القطاع، إذ قالت «القسام» على «تليغرام»، إنها استهدفت دبابة صهيونية من نوع ميركافا بقذيفة «الياسين 105»، في منطقة زلاطة، شرقي مدينة رفح. كما استهدفت دبابة ميركافا أخرى، بعبوة أرضية برميلية في منطقة الزنة، شرقي مدينة خانيونس. وفي الأثناء أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة العدوان على القطاع إلى 39929 شهيداً و92240 جريحاً، مضيفة أن الجيش الإسرائيلي «ارتكب مجزرتين بحق العائلات في قطاع غزة وصل منهما للمستشفيات 32 شهيداً و88 إصابة خلال الـ24 ساعة الماضية». واستشهد، أمس، 15 فلسطينياً وأصيب آخرون، حيث كثّف الاحتلال قصفه على وسط وجنوبي قطاع غزة. في موازاة ذلك، أثار إعلان المتحدث العسكري لكتائب القسام، أبو عبيدة، مساء أمس الأول الاثنين، مقتل أسير إسرائيلي، وإصابة اثنتين، برصاص مجندين مكلفين بحراستهم، في حادثين منفصلين في قطاع غزة، أسئلة عن جدوى الإعلان ورسائله وتبعاته. وحمّل أبو عبيدة، عبر قناته على «تليغرام» حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن المجازر التي يرتكبها في القطاع و«ما يترتب عليها من ردات الفعل التي تؤثر في أرواح الأسرى الإسرائيليين»، مشيراً إلى «تشكيل لجنة لمعرفة التفاصيل وسيجري لاحقاً الإعلان عنها». وإن كان إعلان كتائب القسام يأتي في إطار «الحرب النفسية» وللضغط على أهالي الأسرى الإسرائيليين، فهذه المرة الأولى التي تعلن كتائب القسام أو أي من فصائل المقاومة التي تحتجز أسرى إسرائيليين في قطاع غزة عن مقتلهم على يد حراسهم، وهو حادث غير عادي، في ظل محاولة الفصائل الدائمة حفظ أرواح الأسرى لمبادلتهم بالفلسطينيين في سجون الاحتلال.

وفي السياق، قال الكاتب الفلسطيني والمحلل السياسي، إبراهيم المدهون، لـ«العربي الجديد»، إن «القسام نقلت واقعة حقيقية لتضع الجمهور أمام مسؤولياته، إذ حدثت حالات غضب شديدة، جراء جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وعمليات القتل، واستهداف الآمنين والمساجد والمدارس ومراكز الإيواء». وأشار إلى أن «حماس وضعت الرأي العام أمام هذه الحوادث، وهي غير راغبة في أن تتكرر وغير معنية بها، لذلك فتحت لجان تحقيق من أجل الحيلولة دون تكرارها». وبيّن المدهون كذلك أن «هناك رفضاً لمثل هذه الأفعال من حماس نفسها»، مشيراً إلى أن الرسالة التي يحملها إعلان أبو عبيدة واضحة بأن «الاحتلال بجرائمه يُدخل الجميع في منطقة مُظلمة، وأن الأسرى (الإسرائيليين) الذين يدعي الاحتلال أنه يريد تحريرهم، ها هو يضرهم بسلوكه العدواني».

ولم يكن التعاطي الإسرائيلي مع الإعلان لافتاً، كأن الرقيب العسكري تدخل مرة أخرى لمنع انتشاره وتداوله في سياق أوسع. وعن هذا قال الخبير الفلسطيني في الشؤون الإسرائيلية، صلاح العواودة، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك ردوداً قليلة ظهرت في الإعلام الرئيسي في إسرائيل حول إعلان القسام»، مشيراً إلى أن «الإعلام الإسرائيلي لا يركز على مثل هذه الأخبار لأنها تؤثر في الجبهة الداخلية والاحتجاجات». وأوضح العواودة أن تفسير الاحتلال للأمر يأتي «في سياق ما يسميه الإرهاب النفسي للجمهور الإسرائيلي، مستبعداً أن يدفع الأمر لعقد صفقة أو تسريعها» حتى لو قُتل كل الأسرى الإسرائيليين. ويعزو ذلك إلى أن «المسألة مفصلية جداً عند (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو، الذي يعتبر الحرب تمس بمستقبل إسرائيل ومستقبله، وهو مستعد لأن يفاوض، لا أن يعقد صفقة تنهي الحرب».

مصاب يُنقل إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح أمس (إياد بابا/فرانس برس)

اقتحم نحو ثلاثة آلاف مستوطن المسجد الأقصى أمس الثلاثاء بمناسبة ما يسمى «ذكرى خراب الهيكل»، تقدمهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، في استفزاز إضافي وسط العدوان على غزة، وهو ما حذرت من تبعاته جهات فلسطينية وعربية

اقتحام الأقصى

الاستفزاز الإسرائيلي في ذروته

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
الجوهة، عمّان، رام الله، حيفا
العربي الجديد

يمضي المستوطنون، بقيادة وزراء في حكومة الاحتلال ونواب من الكنيست وحاخامات، باستفزازاتهم مستغلين أعيادهم الدينية، والعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، لإشعال الأوضاع في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، متجاهلين تصاعد التوترات الإقليمية، والأهم من ذلك الانتقادات الدولية والقانون الدولي الذي أمنت إسرائيل عقوباته منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، رغم كل الانتهاكات والجرائم التي تمارسها وارتكاب بها. ففي ممارسات غير مسبوقة، وفق هيئات مقدسية، اقتحم نحو ثلاثة آلاف مستوطن، المسجد الأقصى، أمس الثلاثاء، وفي الفترة الصباحية فقط دون المسائية، بمناسبة ما يُسمى بـ«ذكرى خراب الهيكل»، تقدّمهم وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، ووزير النقب والجليل المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وعضو الكنيست عميت هليفي، وذلك في وقع استفزازات تمثلت بالرقص والأغاني القومية وتأدية الصلوات والطقوس التلمودية، إلى جانب رفع أعلام إسرائيلية. كل ذلك بحراسة وحماية شرطة الاحتلال، ووسط إجراءات مشددة على دخول الفلسطينيين للمسجد.

وبينما توالت التنديدات الفلسطينية والعربية، والتي حذّرت من تأثير الاقتحامات على مساعي وقف الحرب في قطاع غزة وخفض التوتر في المنطقة، برز خلاف شكلي بن غفير، الذي قال من باحات المسجد إن «سياستنا هي السماح لليهود بالصلاة» في الأقصى، وبين رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الحريص على منع تفكك حكومته، الذي قال في بيان لمكتبه أمس إن «تحديد السياسات في الحرم القدسي يخضع مباشرة للحكومة ورئيسها».

وحوّلت شرطة الاحتلال البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة إلى ثكنة عسكرية، صباح أمس، إذ نشرت مئات من عناصرها، خصوصاً عند بوابات المسجد الأقصى، مشددة إجراءاتها العسكرية عند أبوابه وأبواب البلدة القديمة، كما فرضت قيوداً على دخول الفلسطينيين. وقالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس (تابعة للأردن ومسؤولة عن إدارة شؤون الأقصى)، في بيان أمس، إن أكثر من 2950 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة، عبر مجموعات متتالية، ونفذوا جولات استفزازية، فيما أدى بعضهم طقوساً تلمودية في باحاته وقبالة قبة الصخرة.

وأكدت أن مستوطنين تعرضوا لمسؤولي الأوقاف والحراس بالشتائم على مرأى من شرطة الاحتلال. وقال متحدث باسم الأوقاف، فضل عدم ذكر اسمه، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «بالتزامن مع هذه الاقتحامات فرضت قوات الاحتلال قيوداً مشددة على دخول المصلين الفلسطينيين للمسجد، وقيدت عمل حراسه، فيما أكدت مصادر محلية أن طواقم الصحافيين تعرضت في باب السلسلة لاعتداءات من قبل المستوطنين. وتأتي هذه الاقتحامات بعد دعوات من قبل مستوطنين لاقتحام واسع للأقصى، في ذكرى ما يعرف بـ«خراب الهيكل» (يزعم أنه موجود تحت الأقصى)، والذي يصادف في التاسع من أغسطس/ آب بحسب التوقيت العبري، أي يوم أمس (13 أغسطس). وسبقت اقتحامات أمس، مسيرات ليلة لمئات المستوطنين استمرت حتى فجر أمس، حول أسوار البلدة القديمة والتي شهدت أعمالاً استفزازية واعتداء على ممتلكات الفلسطينيين المقدسيين ومحلاتهم التجارية وتحطيم محتويات وقلب البسطات، خصوصاً في سوق المصرارة الواقع إلى الغرب من أسوار البلدة القديمة، على مرأى من قوات الاحتلال التي لم تحرك ساكناً.

اقتحام الأقصى أمس هو السادس من نوعه لبن غفير، منذ توليه منصبه أواخر عام 2022، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وأظهرت مقاطع فيديو وصور على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن بينها ما نشرته دائرة الأوقاف الإسلامية، بن غفير وهو متوجّل في باحات الأقصى، وفي مقطع مصوّر نشره عبر حسابه على منصة إكس، قال بن غفير: «يجب أن ننتصر في هذه المعركة، يجب أن ننتصر والا نذهب إلى مباحثات في الدوحة أو القاهرة» في إشارة إلى الدعوة إلى مفاوضات من المقرر أن تُعقد غداً الخميس حول اتفاق الهدنة المحتمل في القطاع. وأضاف: «لقد حققنا تقدماً كبيراً في سيادة إسرائيل هنا (الأقصى). سياستنا هي السماح لليهود بالصلاة» في المسجد، إذ اعترفت إسرائيل حين احتلت شرقي القدس والأقصى في يونيو/ حزيران 1967 بالوضع القائم قبل الاحتلال، فيما يمكن لغير المسلمين دخول الأقصى في أوقات محدّدة خارج أوقات الصلاة، لكن المستوطنين خرقوا هذا الوضع بشكل مستمر.

> بن غفير: سياستنا هي السماح لليهود بالصلاة في الأقصى
>
> حذّرت قطر من تأثير الانتهاكات على جهود الهدنة في غزة

ورد نتنياهو على بن غفير، معتبراً أن «ما حدث هذا الصباح (أمس) في الحرم القدسي يشكّل استفتاء للوضع القائم»، مضيفاً وفق بيان لمكتبه أن «سياسة إسرائيل في ما يتعلق بالحرم القدسي لم تتغيّر، هكذا كانت وهكذا ستظل». وشدّد على «عدم وجود أي سياسة خاصة لأي وزير على جبل الهيكل (الأقصى)، ولا حتى لوزير الأمن الوطني (بن غفير)». وإلى جانب بن غفير، اقتحم المسجد وزير النقب والجليل يتسحاك فاسرلوف، مع رئيس إدارة ما يسمى بـ«جبل الهيكل» الحاخام شمشون إلبيوم، وعضو لجنة الخارجية والأمن البرلمانية عميت هاليفي في حين تواصل منظمات الهيكل حسب الإسرائيلية للمستوطنين باقتحام الأقصى رغم الاحتجاجات المتكررة من دائرة الأوقاف الإسلامية. وكانت احتفالات المستوطنين بهذه المناسبة سجلت العام الماضي تصعيداً كبيراً باقتحام نحو ثلاثة آلاف مستوطن (فترة صباحية ومسائية) باحات الأقصى. في حين تواصل منظمات الهيكل حسب الإسرائيلية للمستوطنين باقتحام الأقصى رغم الاحتجاجات المتكررة من دائرة الأوقاف الإسلامية. وكانت احتفالات المستوطنين بهذه المناسبة سجلت العام الماضي تصعيداً كبيراً باقتحام نحو ثلاثة آلاف مستوطن (فترة صباحية ومسائية) باحات الأقصى. في حين تواصل منظمات الهيكل حسب الإسرائيلية للمستوطنين باقتحام الأقصى رغم الاحتجاجات المتكررة من دائرة الأوقاف الإسلامية، فقد سجل منذ مطلع شهر أغسطس الحالي ارتفاع بنسبة 29% في عدد المستوطنين الذين اقتحموا باحات الأقصى، إذ وصلت أعداد المقتحمين خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر إلى ما مجموعه 1640 مقتحماً.

وفي تعليقه على هذه الاقتحامات المدعومة من الحكومة الإسرائيلية، قال الباحث المختص في شؤون المسجد الأقصى، زياد ابحيص، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لأول مرة يجري ما يسمى السجود الملحمي الجماعي للمستوطنين مقابل قبة الصخرة في الجهة الغربية، في توسيع لمساحة فرض الطقوس التوراتية». وأضاف: «لقد رفعت شرطة الاحتلال حجم الفوج الواحد من المقتحمين إلى 200 مقتحم، ومع سماحها بوجود ثلاث مجموعات متزامنة، فإن عدد المقتحمين داخل الأقصى زاد عن 600 مقتحم في اللحظة الواحدة، أي أنهم أكثر من عدد حراس الأقصى والسدنة والموظفين والمرابطين الذين تمكنوا من الوصول للأقصى صباحاً، وهي سياسة تكرسها قوات الاحتلال منذ شهر مايو / أيار 2023». من جهته أكد رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، خطيب الأقصى المبعد عن المسجد، الشيخ عكرمة صبري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما جرى اليوم (أمس) هو الأخطر منذ سنوات بالنظر إلى الأعداد الضخمة من المقتحمين في جولة الاقتحامات الأولى (صباحية)، ومشاركة وزراء وأعضاء كنيست على رأسهم بن غفير». ونوّه شعوب الأمين العربية والإسلامية التحرك العاجل لإنقاذ الأقصى من الأخطار الذي تحيط به.

وفي السياق دان كل من مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس والهيئة الإسلامية العليا، ودار الإفتاء الفلسطينية، وديوان قاضي القضاة في القدس، ودائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى، في بيان مشترك، الانتهاكات الإسرائيلية أمس، ووصفوها بأنها «انتهاكات متصاعدة وغير مسبوقة بحق المسجد الأقصى». وأضافت: «شرعت (السلطات الإسرائيلية) أخيراً في تنفيذ مخططات متطرفين يهود لتخريب الوضع القائم منذ أكثر من 1400 عام في المسجد»، داعية المسلمين في العالم للتحرك. كذلك اعتبرت محافظة القدس أن الاقتحام «تجاوز خطير لكل الخطوط الحمر من قبل حكومة نتنياهو، وتعدٍ صارخ وفاضح على الوضع القانوني والتاريخي للمقدس والأقصى» و«استفزاز لمشاعر ملايين المسلمين»، مضيفة: «يسعى نتنياهو ووزراؤه المتطرفون إلى فتح جبهة جديدة في القدس».

وحذّر المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان أمس، من تداعيات «الاستفزازات إقليمية واقتحامات المستوطنين الإرهابيين للمسجد الأقصى». وطالب «الإدارة الأميركية بالتدخل بشكل فوري لإجبار حكومة الاحتلال على وقف هذه الاستفزازات» والحفاظ «على الوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك، ومنع تقسيمه زمانياً ومكانياً». وأضاف: «لا يمكن أن نسمح بأن تتحول الاستفزازات إلى حرب دينية، ونحن نحذر من ذلك». وأكد أن «الأقصى خط أحمر، ولن نسمح بالمساس به أو بالوضع القائم فيه».

بن غفير في المسجد الأقصى أمس (رويترز)

تقرير

محاولة لكسر الاحتكار الروسي

قاعدة إيرانية في الساحل السوري

يرى مراقبون أن إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري يأتي في سياق حماية مصالح طهران في المتوسط

غازي عنّاب ـ **محمد امين**

تؤكد معطيات من الساحل السوري أن الحرس الثوري الإيراني بصدد إنشاء قاعدة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط في خطوة يبدو أن الهدف منها ترسيخ نفوذه أكثر في البلاد، ما يفسر الهجمات الإسرائيلية المتكررة على مواقع في محافظة طرطوس خلال العام الحالي. وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن الحرس الإيراني يعمل منذ عام على إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري والتي باتت في المراحل الأخيرة، فيما تتموضع في قطعة عسكرية للنظام السوري بين مدينتي جبلة وطرطوس.

ويوضح الباحث العسكري في مركز جسور للدراسات رشيد حوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «القيادي في الحرس الثوري الإيراني رضا زراعي، كان المشرف على إنشاء القاعدة العسكرية قبل أن يُقتل مطلع مارس/ آذار الماضي، مع مرافقيه من حزب الله اللبناني، بغارة جوية إسرائيلية استهدفت مبنى سكنياً بالقرب من ميناء بانياس». ويعتبر أن طهران «تضع المجال البحري السوري ضمن خططها لتحقيق أهداف سياسية تتمثل بمد النفوذ والوصول إلى المتوسط، وعسكرية تتمثل بتعزيز قواتها في سورية».

ووفق موقع تلفزيون سوريا، أول من أمس الاثنين، تولى مهمة إكمال بناء القاعدة بعد مقتل زراعي، العميد في قيادة المنطقة الخامسة في القوات البحرية التابعة للحرس الثوري حميد رضي زاده، الملقب بالحاج غلام، والذي يقود «وحدة إيرانية - لبنانية مهمتها مراقبة حركة الملاحة في مياه البحر الأبيض المتوسط، وعلى وجه الخصوص حركة الأسطول الأميركي والقطع الحربية التابعة لجيوش دول غربية». وفي سياق إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري يبيّن حوراني أن التدخل الإيراني في سلاح البحرية السورية يعود إلى عام 2007، مشيراً إلى أنها «استلمت في عام 2009، زوارق إيرانية تحمل صواريخ من طراز نور، بقاعدة ثنائية». ويوضح أنه في عام 2013، بدأ الوجود الإيراني في مقر عمليات مشترك لـ«القوى البحرية والقوى الجوية، وأجهزة الحرب الإلكترونية»، التابع لقوات النظام في ريف طرطوس، وذلك لـ«تنسيق حركة السفن الحربية الإيرانية داخل المتوسط ومراقبة السفن التجارية التي تقوم بنشاطات عسكرية كان تحمل قطع الصواريخ في خزاناتها». وبلفت إلى أن هذا المقر «يرصد المسرح البحري ضمن البحر الأبيض المتوسط إضافة لحركة الطيران»، مضيفاً أنه «تم إنشاء وتجهيز مبنى في قيادة القوى البحرية منذ العام 2013، وخُصص طابق كامل للخبراء الإيرانيين فيه».

وكان النظام السوري قد أعطى شركة إيرانية، قبل أكثر من خمس سنوات، امتياز إنشاء مرفأ جديد في محافظة طرطوس بمنطقة عين الزرقا شمال منطقة الحميدية المحاذية للحدود مع لبنان، وامتياز إدارته وتشغيله لمدة زمنية تتراوح من 30 إلى 40 عاماً. ويرى حوراني أن «إيران تسعى من خلال وجودها البحري في سورية إلى تحقيق مكاسب أمنية متعددة، مستفيدة من تداخل دور عمل المؤسسات العسكرية البحرية السورية، بعمل المؤسسات المدنية». ويضيف أن «طهران تبحث أيضاً عن مكاسب اقتصادية، وجيوسياسية تتمثل بمد نفوذها في المنطقة»، بيد أن حوراني يرى أن المخطط الإيراني ربما لن يتحقق في الساحل السوري «بسبب النقمة الدولية على سياساتها الإقليمية»، وأن «الحضور العسكري الإيراني في الساحل ينافس الوجود الروسي وتحكّمه المطلق في سورية».

> رشيد حوراني: طهران تبحث عن مكاسب اقتصادية وجيوسياسية
>
> وائل علوان: طهران تريد قاعدة تحمي مصالحها بالمتوسط

وتعليقاً على الأنباء الواردة عن إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري يبيّن الخبير العسكري السوري، ضياء قدور، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الوجود العسكري «كان محدوداً في الساحل غربي البلاد»، مشيراً إلى أن «النشاط الإيراني هناك بدأ منذ نحو عام». ويضيف أن «سلاح البحرية التابع للنظام يملك قوارب إيرانية سريعة من طراز تير، إلا أن استخدامها ظل في نطاق محدود». ويقول قدور إن رضا زراعي «هو أول ضابط بحري إيراني يُقتل في سورية»، لافتاً إلى أن «مقتله أكد الشكوك التي كانت موجودة بشأن مساع إيرانية حثيثة لتعزيز الوجود في الساحل السوري». كما يوضح قدور أن «زراعي كان من أهم الخبرات الفنية الإيرانية في مجال الصناعة البحرية العسكرية الإيرانية»، مضيفاً أنه «يمكن النظر إليه على أنه كان من نخبة النخبة في قوات المنطقة البحرية الأولى في بندر عباس، وهي أقرب منطقة لمضيق باب هرمز، وتتولى الإشراف على عمليات الدفاع والهجوم هناك». ويصف قدور إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري بـ«التطور الخطير وغير المسبوق في مجريات الصراع»، كون هذه القاعدة تقع في منطقة تعتبر مجال نفوذ روسي حصري. ويبيّن أن «القاعدة تضم صواريخ من نوع نصر، وأخرى من نوع نصير، وقوارب من طراز سراج (قاذف للصواريخ)».

من جانبه، يرى الباحث السياسي السوري، وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الغاية من إنشاء قاعدة عسكرية إيرانية في الساحل السوري «ليست هجومية، خصوصاً في ظل الوجود الأميركي في المتوسط»، مضيفاً أن «طهران تريد قاعدة تحمي مصالحها شرقي المتوسط والتي ترتبط ربما بإجراءات أخرى لحماية نفوذها البري في سورية».

يوم افتتاح مبنى القنصلية الإيرانية الجديد بدمشق، إبريل 2024 (وتي بشارة/فرانس برس)

شرق غرب

الصومال: تحييد 40 من «الشباب»

أعلن الجيش الصومالي، أمس الثلاثاء، تحييد 40 من مقاتلي حركة الشباب، إذ نقلت إذاعة صوت الجيش الحكومية عن ضباط في الجيش، تنفيذ عملية عسكرية استمرت لساعات، في إقليم جوبا السفلى جنوبي البلاد، حيث جرى تحييد 32 من مقاتلي «الشباب»، كما ذكرت الإذاعة أن الجيش قتل ثمانية من عناصر حركة الشباب في كمين نفذه بمدينة جلعاد، شرقي إقليم جلجدود، بولاية جلمدغ، وسط البلاد.

(العربي الجديد)

تركيا تستهدف مقاتلين من «الكردستاني» في سورية

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الثلاثاء، تحييد اثنين من حزب العمال الكردستاني، الذي تحظره أنقرة، موضحة أنه جرى تحييد العنصرين في منطقة عملية درع الفرات شمالي سورية. وشدّدت الوزارة على مواصلة القوات التركية «مكافحة الإرهاب في منبعه».

(الأناضول)

هجمات على سفينتين في البحر الأحمر

قالت كل من هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية «يو كاي أم تي أو»، ووكالة أمبري للأمن البحري، في بيانين منفصلين، أمس الثلاثاء، إن سفينة تجارية أبلغت عن تعرضها على بُعد 63 ميلاً بحرياً، جنوب غرب سواحل الحُديدة في اليمن، لهجوم من جانب قارب مسيّر وقد جرى تعطيله». و«السفينة وطاقمها بخير». وبينما أشارت «أمبري» إلى أن هذه السفينة مرتبطة بإحدى أهداف الحوثيين، أفادت الوكالتان بهجوم على سفينة أخرى على بُعد 97 ميلاً بحرياً شمال غرب الحُديدة.

(فرانس برس)

الحوثيون يستولون على مكتب للأمم المتحدة في صنعاء

قال مفوض حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فولكر تورك، في بيان أمس الثلاثاء، إن جماعة الحوثيين استولت على مقرات مكتب حقوق الإنسان في صنعاء، يوم الثالث من أغسطس/ آب الحالي، بعد إجبار العاملين اليمنيين على تسليمهم متعلقات، من بينها مستندات وأثاث وسيارات. وأضاف أنه «يجب أن تترك قوات أنصار الله (الحوثيون) المقرات وتعيد كل الأصول والمتعلقات على الفور». وذكر مكتب حقوق الإنسان أنه علّق عملياته في صنعاء ومناطق أخرى في اليمن، خاضعة لسيطرة الحوثيين، لكن المكتب ما زال يعمل في أنحاء اليمن الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

(أسوشييتد برس)

استمرار محادثات إثيوبية ـ صومالية بوساطة تركية

تواصلت، أمس الثلاثاء، في مقر وزارة الخارجية التركية بالعاصمة أنقرة، المحادثات بين الوفدين الإثيوبي والصومالي بوساطة تركية. وكانت الأناضول قد نقلت عن مصادر دبلوماسية تركية، أمس الأول الاثنين، أن الوفد التركي يقوم بـ«دبلوماسية مكوكية» بين الجانبين، بتنسيق من وزير الخارجية هاكان فيدان (الصورة)، سعياً لتحقيق المصالحة بين الجانبين، في إطار تفاهم مشترك.

(الأناضول)

رصد

مغتصِبو سدي تيمان... حبس منزلي بطعم المكافأة

حيفا ـ **نايف زيداني**

في خطوة متوقعة إلى حدّ كبير، وتشبه الكثير من سابقاتها التي جنّبت جنوداً إسرائيليين ارتكبوا جرائم أو انتهاكات جسيمة بحق الفلسطينيين، المحاكمة والإدانة والعقاب، اتفقت النيابة العامة في جيش الاحتلال الإسرائيلي والدفاع العام العسكري الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، على إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الخمسة المشتبه في قيامهم باغتصاب أسير فلسطيني من قطاع غزة، في معتقل معسكر سدي تيمان بصحراء النقب، الذي يوصف بأنه «غوانتنامو إسرائيل»، وتحويلهم للحبس المنزلي، فيما صدرت تقارير طبية إسرائيلية حرّفت حقيقة الاغتصاب، وزعمت أن الأسير الفلسطيني قام بإيذاء نفسه.

وكانت القناة 12 الإسرائيلية، قد نشرت في السابع من أغسطس/آب الحالي، مقطع فيديو يوثق واقعة اعتداء جنسي لجنود إسرائيليين على معتقل فلسطيني في سدي تيمان، نقل على أثرها إلى المستشفى، وذلك بعد نحو أسبوع من اعتقال عدد من الجنود بتهمة اغتصابه. وأثار اعتقال تسعة جنود من جيش الاحتلال حينها، غضب اليمين المتطرف الإسرائيلي، وسارع وزراء ونواب في الكنيست إلى الوقوف بجانب الجنود المعتقلين، رغم فعلتهم المشينة. كما وقف وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى جانب المشتبه بهم، واقتحم العشرات من أنصار اليمين المتطرف، بينهم سياسيون، مقر الشرطة العسكرية في «بيت ليد» الذي نقل إليه الجنود لاستكمال التحقيقات معهم.

وسيصار بموجب الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه أمس، إلى تسريح الجنود لـ«الحبس المنزلي»، إلى حين استكمال التحقيقات معهم، فيما طلب محامو الدفاع في المرافعة العسكرية، إجراء فحص معمّق في إطار القضية، في ظل ادعائهم وجود صعوبات في التحقيقات لإثبات التهمة، وأن المشتبهين «هم جنود في الاحتياط ولديهم عائلات ويجب عدم النظر إليهم أشخاصاً يشكّلون خطراً على الجمهور». واثنت المرافعة العامة على قرار النيابة العسكرية وعلى التفاهمات التي تم التوصل إليها.

> أدعت وثيقة طبية أن الأسير الفلسطيني هو من أذى نفسه

في غضون ذلك، تحاول جهات إسرائيلية، مدعومة بتقارير طبية بناء على طلب فريق الدفاع عن الجنود المعتقلين، الترويج لمزاعم أن الأسير الفلسطيني هو من أذى نفسه. ويتنافى هذا مع التقارير الطبية الأولى التي أشارت إلى إدخال شيء في جسم الأسير ما تطلب نقله للعلاج في أحد المستشفيات، ومع مقطع الفيديو الذي أظهر لحظة الاعتداء عليه من قبل الجنود، كما يتنافى مع مختلف الشهادات لمعتقلين آخرين في «سدي تيمان» ومحامين زاروه، حول ظروف احتجاز الفلسطينيين والانتهاكات بحقهم وتكبيلهم معظم الوقت والاعتداء المتكررة عليهم، ما قد يعني صعوبة وصولهم إلى أي شيء قد يتسببون من خلاله بإيذاء أنفسهم. يضاف إلى ذلك استشهاد عدد منهم بسبب التعذيب.

وفي إطار محاولة تزييف الحقيقة، كُشف خلال تداول المحكمة العسكرية أخيراً، عن وثيقة رأي طبي ادعت أنه لا دليل على اغتصاب المعتقل الذي يزعم جيش الاحتلال اتتهاءه لحركة حماس أو إدخال شيء بالقوة في جسمه، وربما تسبب بالأذى لنفسه. وكانت المفارقة، أن الطبيب الذي كتب التقرير الطبي، وهو طبيب جراح كبير في مستشفى هدأسا في القدس المحتلة، لم ير المصاب، وفق ما جاء في مقال لجزاح آخر، نشره موقع والاه الإسرائيلي، رغم أن كتابة تقرير طبي تتطلب ذلك.

ورغم موقفه المعادي لـ«حماس»، إلا أن البروفيسور يورام كلوغر، أحد كبار الجراحين الإسرائيليين وسبق أن شغل منصب مدير وحدة الجراحة العامة في مستشفى رامبام بحيفا، انتقد التقرير الطبي الذي أصدره رئيس قسم الجراحة في مستشفى هداسا، ألون بيكارسكي، دون معاينة الأسير الفلسطيني. واعتبر كلوغر في مقال نشره «والاه» في التاسع من الشهر الحالي، أن التنكيل والاعتداء على الأسرى ليس أمراً غريباً في مختلف الحروب، حتى تلك التي تدار من قبل «جيوش أخلاقية» وجنود في دول متقدّمة، يخرجون غضبهم أحياناً على العدو وصولاً إلى الأذى الجسدي والتنكيل النفسي بالأسرى. لكنه اعتبر في الوقت ذاته أن «دولة متنوّرة وتحترم القانون، تعاقب الأسرى بعد محاكمتهم وبناء على كتاب القوانين»، مشيراً إلى أن التحقيق الجاري مع الجنود يأتي «بعد اكتشاف مخرب أسير سمح تمزّق في استقيم، وعادةً ما يحدث مثل هذا التمزّق بسبب قوة خارجية على شكل جسم يتم دفعه عبر فتحة الشرج. وعزّلت الإصابة التي تم تشخيصها لدى الأسير حياته للخطر وكانت مصحوبة بكدمات إضافية تشير إلى تعرضه لصدمة جسدية. التحقيق جار في الموضوع ويتم جمع الأدلة وجمع النتائج، وليس لدي أي نية للحكم مسبقاً على مصير الجنود قبل انتهاء التحقيق».

ولكن المشكلة برأيه، تكمن في أن «الحاجة إلى إثبات براءة الجنود المعتقلين، حتى قبل انتهاء التحقيق، أدّت إلى توزيع وثيقة طبية يضرّ مضمونها وملخصها بالتحقيق، ولكن ليس هذا فحسب، بل إنها تظهر تسرّعاً واستهتاراً وعدم مهنية وإهمالاً». واعتبر أن الوثيقة الطبية «ليست سوى قطعة من الورق لا قيمة لها». وقال إن بيكارسكي، سارع إلى كتابة رأي طبي دفاعاً على الجنود، لكنه «لم يفحص الأسير، ويستند في رأيه إلى مواد طبية قدّمت إليه... مادة محدودة للغاية».

اعتصام دفاعاً عن المغتصبين أمام قاعدة بيت ليد، يوليو 2024 (مالك غوالان/Getty)

إضاءة

رسائل بين مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة

نقلت أنقرة رسائل بين كل من القاهرة وأديس أبابا بشأن سد النهضة الإثيوبي، وسط تمسك إثيوبيا بموقفها من أزمة السد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تجري تحركات دبلوماسية ومشاورات من جانب وسطاء لتخفيف حدة الأزمة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، في ظل استمرار رفض الحكومة الإثيوبية التوقيع على اتفاق قانوني ملزم بشأن عملية ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل، وتتولى تركيا أبرز تلك الاتصالات، عبر وزير خارجيتها هاكان فيدان، الذي نقل بالفعل رسائل بين كل من مصر وإثيوبيا خلال زيارات مكوكية قام بها لكلا البلدين في الأيام الماضية، وذلك قبل أن يبحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، السبت الماضي، مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، «العلاقات الثنائية ومستجدات إقليمية وعالمية»، بحسب الرئاسة التركية. رسائل فسرها كثر بأنها ترجمة لما ألمح إليه رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، قبل أسبوعين، عن أن جهداً «يُبذل في الغرف المغلقة حتى تحقق هدفنا»، فيما لقي عرض أنقرة تأدية دور في تقريب وجهات النظر بشأن أزمة سد النهضة الإثيوبي، قبولاً وترحيباً من جانب القاهرة وأديس أبابا، خصوصاً أن تركيا تعمل جاهدة على التوصل لحل يرضي جميع الأطراف بحكم علاقاتها الطيبة بالطرفين. وعلى الرغم من ذلك، وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإن «الرسائل التي وصلت إلى الجانب المصري من الجانب الإثيوبي، تضمنت تمسك أبي أحمد برفض الالتزام بتمرير حصص محددة من مياه النيل الأزرق إلى كل من مصر والسودان، سواء خلال مرحلة الملء الحالية أو المقبلة، وكذا خلال عملية تشغيل السد عقب الانتهاء من عملية ملء خزانه». وتضمنت أيضاً «التمسك بأن بلاده ستحصل على احتياجاتها من المياه لعمليات الزراعة الدائمة، إضافة إلى الكميات اللازمة للملء الخامس للسد»، باعتبار تلك المياه «مورداً طبيعياً» خاصاً بإثيوبيا، «يأتي عبر تساقط مياه الأمطار على أراضيها، مثله مثل البترول والغاز الطبيعي لدى دول أخرى، وأنه لا يمكن لأي طرف أن يفرض على بلاده حدوداً لاستغلال ذلك المورد».

وتشير التقديرات الإثيوبية إلى أن كمية المياه اللازمة لتلبية احتياجات الزراعة الدائمة في المنطقة القريبة من سد النهضة، التي تحظى باستثمارات أجنبية كبيرة في مجال الزراعة، تقارب الـ19 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وتعمل إثيوبيا على تخزين قرابة 23 مليار متر مكعب من المياه في خزان السد خلال عملية الملء الذي بدأت مرحلته الخامسة مع موسم الفيضان، يوليو/تموز الماضي، وأوشكت على الانتهاء، لتضاف إلى نحو 40 مليار متر مكعب أخرى خُزّنت على مدار أربع مراحل سابقة. وفي المقابل، نقل مسؤولون مصريون، وفق المعلومات، رسائل إلى أديس أبابا، حددت خلالها القاهرة «مستوى معيّناً من العجز المائي، يعد بمثابة خط أحمر يجب على أديس أبابا عدم تجاوزه تحت أي ظرف، لعدم الذهاب بأزمة سد النهضة إلى منحى جديد من التصعيد لن يخرج منه أي طرف كاسباً»، وشدد المسؤولون المصريون على أن الحل «لا يزال هو التوصل إلى اتفاق ينظم عملية ملء سد النهضة وتشغيله، ويضمن التكامل بين دول المنبع والمصب».

وفي السياق، قال السفير المصري السابق لدى تركيا، عبد الرحمن صلاح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «بخصوص سد النهضة، فتركيا ثاني أكبر مستثمر في إثيوبيا بعد الصين، إذ تعمل أكثر من 200 شركة تركية في إثيوبيا»، مضيفاً أن «أديس أبابا تتلقى من تركيا أيضاً مساعدات عسكرية ساعدت حكومتها على حسم الحرب الأهلية الأخيرة لصالحها (2022)». ولفت إلى أن تركيا «عرضت قبل ذلك التوسط بين السودان وإثيوبيا لحل نزاعات الحدود مع بقية الدول التي توسطها مصر، في إقناع الحكومة الإثيوبية بقبول حل وسط مع مصر بشأن أزمة سد النهضة الإثيوبي». وكانت أديس أبابا قد شدّدت خلال عمليات التفاوض كافة التي امتدت على مدار أكثر من عشر سنوات، على رفضها الاعتراف بوجود حصة ثابتة لكل من مصر والسودان من مياه النيل، وهي تلك الحصة التي نظمتها اتفاقية وُقعت عام 1959 بين القاهرة والخرطوم. وتحصل مصر بموجب الاتفاقية على حصة تبلغ 55,5 مليار متر مكعب من المياه، بينما يحصل السودان على 18 مليار متر مكعب.

> الحل بالنسبة لمصر اتفاق ينظم عملية ملء سد النهضة وتشغيله

تقرير

نائبا الرئيس متّهمان بالوقوف خلف تشكيلة وزارية محافظة وبعدم إشراك الأقليات والشباب والمرأة

حكومة بزشكيان تفجّر أزمة مع الإصلاحيين

يواجه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أزمة مع فريقه الإصلاحي في تشكيل الحكومة، وذلك بعد طرح أسماء وزارية لا تنسجم مع طروحاته في الحملة الانتخابية، مما أدى إلى استقالة نائبه محمد جواد ظريف. واتُهم نائبا بزشكيان، محمد رضا عارف ومحمد جعفر قائم بناه، بعرقلة تطلعات جبهة الإصلاحيين

طهران ـ **صابر غل عنبري**

فجّرت التشكيلة الحكومية التي اقترحها الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، الأحد الماضي، وقدّمها إلى البرلمان لنيل ثقته، أزمة بينه وبين شرائح كبيرة من التيار الإصلاحي المنتمي إليه، الذي أوصله إلى سدة الرئاسة. وفي الوقت نفسه، أحدث ذلك انقساماً بين الإصلاحيين في التعامل مع الموقف، فإلى جانب تعبير أوساط إصلاحية كبيرة، وفي مقدمتها جبهة الإصلاحات، المظلة الشاملة للقوى الإصلاحية، عن امتعاضها وغضبها من التشكيلة الحكومية، انتقدت قيادات إصلاحية، الهجوم على بزشكيان، سواء من المشاركين في الحكومة مثل محمد رضا عارف النائب الأول للرئيس أو من خارجها مثل القيادي البارز إسحاق جهانغيري. وكانت استقالة نائب رئيس الجمهورية الإيراني للشؤون الاستراتيجية، محمد جواد ظريف، أبرز التعبيرات وردود الفعل الاحتجاجية على التشكيلة الحكومية المقترحة التي أسند فيها حقائب وزارية حساسة إلى محافظين لا تتسق مواقفهم مع شعارات بزشكيان الانتخابية، فضلاً عن عدم إشراك الأقليات المذهبية والقومية (السنّة) والشباب في الحكومة والمطالبة بإسناد أكثر من وزارة إلى النساء، بعد ترشيح إيرانية واحدة لحقيبة وزارة الاتصالات وهي ثاني وزيرة في الجمهورية الإسلامية إن نالت ثقة البرلمان. وفي أول ردة فعل على الانتقادات، قال الرئيس الإيراني في لقاء مع برلمانيين إيرانيين، إن من ميزات التركيبة المقترحة على البرلمان أنها «عابرة للفئوية وتستند إلى معايير الكفاءة والتخصص والسوابق».

وفي تعليق واضح على الانتقادات، خاطب الرئيس الإيراني، في تغريدة على منصة إكس، الشارع الإيراني بالقول إن «حساسيتكم تجاه اختيار أعضاء الحكومة قيّمة»، داعياً الإيرانيين إلى «الصبر ليبدأ مجلس الوزراء عمله» ثم انتقاده وفق أدائه. ولفت إلى أنه استشار العديد من أصحاب الرأي بشأن التشكيلة الحكومية قبل تقديمها. لكن أمين عام حزب كوادر البناء الإصلاحي غلامحسين كرباسجي، قال لـ«العربي الجديد» إن «هناك بوناً شاسعاً بين التشكيلة الوزارية المقترحة وبين توقعات الإصلاحيين وحتى مطالب السيد بزشكيان التي طرحها خلال حملته الانتخابية»، معتبراً أن «ذلك أمر طبيعي لأنه ليس وحده من يقرر بشأن اختيار أعضاء حكومته، فهناك برلمان، 80% من أعضائه على خلاف سياسي مع رئيس الجمهورية».

وأشار إلى أن الحكومة يجب أن تحصل على ثقة هذا البرلمان المحافظ، فضلاً عن أنه يجب أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار آراء المرشد علي خامنئي وأجهزة الاستخبارات والحرس الثوري، «مما يعني أنه لا يتمتع بحرية العمل بالكامل في تشكيل الحكومة». ولفت إلى أن البرلمان سيرفض التشكيلة الحكومية التي تقدم فقط بمحض إرادة الرئاسة وتجاهل مواقف بقية أجهزة الدولة.

ولفت كرباسجي إلى تحفظه هو والإصلاحيين أيضاً على من رشحهم بزشكيان مثلاً لحقائب الداخلية والاستخبارات والرياضة والشباب، و«كان بالإمكان ترشيح أشخاص أفضل» لهذه الحقائب. وبين تلك الترشيحات، نالت تسمية القيادي الشرطي إسكندر مؤمني لحقيبة الداخلية، قسطاً أكبر من انتقادات الإصلاحيين وأنصارهم، لوجود مواقف متشددة لمؤمني في مسألة الحجاب، والتصدي لغير المحجبات، حسب مقطع مصور له أعيد نشره في إيران خلال الأيام الأخيرة. يشار إلى أن ثمة توقعات وأنباء على وسائل إعلام إصلاحية باحتمال قيام الرئيس الإيراني بسحب مرشحه للداخلية وتقديم مرشح آخر. ليس موقف الإصلاحيين من التشكيلة الوزارية المقترحة واحداً، فرئيس موقع انتخاب الإصلاحي الناشط السياسي مصطفى فقيهي، حمّل في حديث لـ«العربي الجديد» النائب الأول للرئيس محمد رضا عارف مسؤولية ذلك. وقال إن عارف الذي اقترحته جبهة الإصلاحات للمنصب «هو طرف رئيسي في هذا النزاع»، مضيفاً أن عارف ومقربين منه داخل الجبهة يدعمون التركيبة و«يحرضون على ظريف الرافض لبعض أعضاء الحكومة» المقترحة.

فقيهي الذي كان المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني الراحل علي أكبر هاشمي رفسنجاني، لفت إلى أن بزشكيان «لم يقدّم بعد توضيحات» لجبهة الإصلاحات بشأن التركيبة الوزارية، مستبعداً أن يسحبها بعد الانتقادات الواسعة بين الإصلاحيين. وأشار إلى أن الجبهة تقدمت بطلب للقاء الرئيس للحصول على إيضاحات منه «لكنها لم تحصل بعد على رد بشأن اللقاء». ووفق فقيهي، تسببت التشكيلة الحكومية التي قدمها بزشكيان للبرلمان بـ«انزعاج واسع» بين مؤيديه، لافتاً إلى تلقي محمد جواد ظريف ووزير الاتصالات السابق الناشط في حملة بزشكيان الانتخابية، محمد جواد آذري جهرمي «مئات رسائل عتاب» مفادها: «صوتنا لإجلكما وليس لأجل أشخاص مثل عارف أو مرشح وزارة الداخلية المقرب إلى محمد باقر قاليباف»، رئيس البرلمان المحافظ. وتوقع فقيهي أن يستبعد بزشكيان «تدبيراً وحلاً بطريقة أخرى» لهذا الغضب الذي انتاب أنصاره، الأمر الذي يشكل تحدياً له في ولايته، «هذا إذا لم يمنعه نائبه الأول محمد رضا عارف ونائبه للشؤون التنفيذية محمد جعفر قائم بناه»، متهماً الرجلين بـ«بذل أقصى الجهود لإقصاء ظريف». وفيما أرجع أحد أسباب استقالة ظريف إلى جنسية ابنه وابنته الأميركية التي حصلا عليها بالولادة من دون طلب، قال فقيهي إنهما يعيشان حالياً في إيران بينما أولاد نائبي الرئيس، أي عارف وقائم بناه، «لديهم جنسية مكتسبة بطلب» وهم يعيشون خارج البلاد.

من جهته، قال الخبير الإيراني صلاح الدين خديو لـ«العربي الجديد»، إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ إيران التي تواجه فيها حكومة إيرانية تحديات وأزمة في بداية عملها، متوقعاً أن تزداد التحديات أمام حكومة بزشكيان لاحقاً، هي المولودة في ظروف خاصة. واعتبر أن الإصلاحيين وشخصيات مثل ظريف «أخطأوا في قراءة المشهد بأن النواة الصلبة للسلطة بعد السماح لبزشكيان بخوض السباق الرئاسي وفوزه أرادت إعادة النظر في سياسة تنقية السلطات بيد المحافظين». وأوضح أن بزشكيان «رغم صداقته ونظافة يده إلا أنه لم يكن ملماً بالهياكل والضغوط ودهاليز السلطة»، مضيفاً أنه نتيجة ذلك رضخ في بداية عمله لضغوط أجهزة أخرى وتوصياتها. ورأى أن ذلك أفضى إلى إحباط الإصلاحيين «خصوصاً الطائفة السنية وممثلي القوميات الذين كانوا يتوقعون حدوث انفراجة» في إشراكهم بالسلطة.

> غلامحسين كرباسجي: لا يتمتع بزشكيان بحرية العمل بالكامل
>
> صلاح الدين خديو: تواجه الحكومة أصعب أزمة في بداية عملها

بزشكيان وظريف في طهران، 19 يونيو 2024 (حسين بيرس/فرانس برس)

خيبة الناخبين

اعتبر خطيب اهل السنّة في إيران، مولوي عبد الحميد، ان «قائمة الوزراء التي قدمها الى البرلمان» الرئيس مسعود بزشكيان «خيبت آمال الناخبين». واعتبر في تعليق على منصة اكس (تويتر سابقا)، مساء اول من امس الاثنين، انه «على الرغم من التجارب المريرة والعديد من محطات الإحباط، الا ان جزءا كبيرا من الشعب الايراني وثق بوعود بزشكيان في الانتخابات الرئاسية الاخيرة (أجريت في يونيو ويوليو الماضيين)، على امل التغيير».

متابعة

نازحون روس من كورسك، 12 أغسطس 2024 (سيرغي بيفوفاروف/رويترز)

أوكرانيا تسعى لـ«السلام العادل» باجتياح كورسك

بعد أسبوع على بدء التوغل الأوكراني في كورسك الروسية في 6 أغسطس/ آب الحالي، أوضحت كييف، أمس الثلاثاء، هدفها من هذه العملية العسكرية، مشيرة إلى أنها ستوقف هجماتها عبر الحدود إذا وافقت موسكو على «سلام عادل». وقال المتحدث باسم الخارجية الأوكرانية جورجي تيخي في مؤتمر صحافي: «سرعة موافقة روسيا على سلام عادل... ستعجّل في وقف هجمات قوات الدفاع الأوكرانية على روسيا». وأكد أن «هذه تحرّكات مشروعة تماماً من جانب أوكرانيا، خصوصاً في إطار حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة».

وأوضح تيخي أن أوكرانيا لا تسعى إلى «ضم» أراض روسية، لكنها تهدف إلى إقامة منطقة عازلة عند الحدود لـ«حماية» شعبها وجيشها من القصف الروسي، وإضعاف هجوم الكرملين الذي يواصل التقدّم في شرق أوكرانيا. وأوضح تيخي أنه بما أن كييف غير قادرة على تنفيذ ضربات في عمق الأراضي الروسية باستخدام الصواريخ بعيدة المدى التي تسلمتها من حلفائها الغربيين «فمن الضروري تالياً استخدام القوات المسلحة، لتحرير هذه المناطق الحدودية من الوحدات العسكرية الروسية التي تقصف أوكرانيا».

ولفت إلى أن عملية كورسك «تمنع روسيا من تحريك وحدات إضافية إلى منطقة دونيتسك»، في شرق أوكرانيا حيث تشن القوات الروسية هجوماً منذ أشهر، وتسيطر على العديد من القرى. وفي وقت ذكر فيه قائد الجيش الأوكراني، أولكسندر سيرسكي، في اجتماع للقيادة السياسية والعسكرية في كييف، أن الجيش الأوكراني يسيطر على ألف كيلومتر مربع من الأراضي الروسية، أوضحت وكالة فرانس برس، أمس الثلاثاء، أن أوكرانيا سيطرت، حتى مساء أول من أمس الاثنين، على 800 كيلومتر مربع على الأقل من الأراضي الروسية في منطقة كورسك، استناداً إلى بيانات من معهد دراسة الحرب، ومقره واشنطن. وقال بعض المدونين العسكريين الروس إن القوات الأوكرانية في كورسك تحاول تطويق منطقة سودجا، التي يتدفق الغاز الطبيعي الروسي منها إلى أوكرانيا، بينما تجري معارك كبرى بالقرب من كورينيفو، على بعد حوالي 22 كيلومتراً من الحدود ومنطقة مارتينوفكا. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الثلاثاء، أن وحدات الدفاع الجوي دمرت 12 طائرة مسيّرة فوق كورسك.

من جهته، أكد قائد قوات «أحمد» الشيشانية الروسية، أبتي علاء الدينوف، أمس الثلاثاء، أن الجيش الروسي تمكن من فرض سيطرته على الوضع في المنطقة المتنازعة بمقاطعة كورسك، و«يتم طرد العدو من مراكز سكنية كان قد احتلها».

وأضاف في حديث لقناة «روسيا 1» التلفزيونية: «تجدر الإشارة إلى أنه تمت السيطرة على الوضع، وتمت تغطية معظم الأراضي التي يوجد فيها العدو. ويجري تطهير المراكز السكنية التي يوجد فيها العدو. يتم طرده من كافة المناطق التي كان قد وصل إليها»، وأفاد سلاح الجو الأوكراني، أمس الثلاثاء، بأن روسيا أطلقت 38 طائرة مسيرة وصاروخين بالستيين على أوكرانيا ليل الاثنين ـ الثلاثاء. وظلت البلاد بأكملها في حالة تأهب لفترة وجيزة، تحسباً لشن غارات جوية، لكن هذه التحذيرات ألغيت.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

شرق غرب

مقتل 3 في اشتباكات افغانية ـ باكستانية

أفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية في حكومة طالبان، مفتي عبد المتين، أمس الثلاثاء، بمقتل ثلاثة مدنيين أفغان في اشتباك على الحدود بين قوات الأمن الباكستانية والأفغانية. ولفت إلى أنّ الاشتباكات وقعت مساء أول من أمس الاثنين، بالقرب من معبر تورخام على الحدود الجنوبية الغربية، مشيراً إلى أن القوات الباكستانية استهدفت منازل المدنيين مما أسفر عن مقتل امرأة وطفلين».

(رويترز)

تسارع القمع في فنزويلا

أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك (الصورة)، أمس الثلاثاء، عن قلقه حيال الاعتقالات التعسفية في فنزويلا واستخدام القوة غير المتناسبة ضد المعارضة. في المقابل، علّقت الجمعية الوطنية الفنزويلية (البرلمان) إجازتها للتصويت على مجموعة من القوانين تعتبر المعارضة بعضها صبغ بهدف القمع. وقال رئيس الجمعية الوطنية خورخي رودريغيز خلال اجتماع لمجلسي الدفاع والدولة «قرّرنا تعليق الإجازة لإقرار جملة من القوانين لحماية شعبنا في وجه الكراهية على شبكات التواصل الاجتماعي».

(فرانس برس)

الإفراج عن قادة المعارضة في تنزانيا

أعلن جون مريما، المتحدث باسم حزب تشاديما، أبرز حزب معارض في تنزانيا، أمس الثلاثاء، إطلاق سراح قادته ولا سيما فريمان مبوي وتوندو ليسو بكفالة بعد يوم من احتجازهم إثر الدعوة إلى مسيرة حظرتها الشرطة. وأضاف على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن «الشرطة أعادت القادة إلى (العاصمة الاقتصادية) دار السلام ودفعوا الكفالة».

(فرانس برس)

جولة صينية في ميانمار وتايلاند

أعلنت وزارة الخارجية الصينية، أمس الثلاثاء، أن الوزير وانغ يي (الصورة)، سيبدأ زيارة إلى ميانمار وتايلاند اعتباراً من اليوم الأربعاء. ولم توضح الوزارة في بيانها جدول لقاءات وانغ في ميانمار، في حين تأتي زيارته في ظل استمرار المعارك العنيفة بين الجيش والمتمردين في لاشيو، الواقعة على طريق تجاري رئيسي يؤدي إلى الصين. وتنتهي جولة وانغ السبت المقبل.

(فرانس برس)

حسينة متهمة بالقتل

أعلنت السلطات في بنغلادش، أمس الثلاثاء، أنه تم توجيه تهمة القتل إلى رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة ومسؤولين آخرين، على خلفية مقتل صاحب متجر بقالة خلال احتجاجات طلابية في 19 يوليو/تموز الماضي. ورفع أمير حمزة، قضية مالك متجر البقالة أبو سعيد، إلى الهيئة القضائية لمحكمة دكا الكبرى. وقال إنه رفع القضية لأن أسرة القتيل ليس لديها القدرة على السعي من أجل العدالة. وأُدرجت حسينة، التي تنحت عن منصبها وفرت من البلاد في 5 أغسطس / آب الحالي، مشتبهاً بها في الدعوى إلى جانب ستة أشخاص آخرين من بينهم وزير الداخلية السابق أسد الزمان خان.

(أسوشييتد برس)

إضاءة

رفض غالبية المرشحين لانتخابات تونس في ديمقراطية قيس سعيّد

تشكّل تصفية مرشحي انتخابات الرئاسة التونسية، وإبقاء هيئة الانتخابات على 3 مرشحين فقط من بينهم الرئيس قيس سعيّد، ضربة جديدة للديمقراطية في تونس، في إطار مسار الانقلاب، علماً أن المعارضة لم تحسم قرارها بعد بالمشاركة تصويتاً لمرشح منافس لسعيّد

تونس ـ **آدم يوسف**

أثار قرار الهيئة العليا للانتخابات في تونس، القبول الأولي لثلاثة مرشحين فقط لاستحقاق انتخابات الرئاسة التونسية المقرّر إجراؤه في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، من بينهم الرئيس قيس سعيّد الذي يسعى إلى الفوز بولاية ثانية، جدلاً في صفوف المعارضة التي اعتبرت القرار ضربة جديدة للديمقراطية وخطوة إلى الوراء. ورفضت هيئة الانتخابات في تونس، 14 مرشحاً من أصل 17 طلب ترشح لانتخابات الرئاسة، فيما قُبل ترشح سعيّد، والأمين العام لحزب حركة الشعب زهير المغزاوي، والأمين العام لحركة «عازمون» العياشي زمّال، في خطوة اعتبرتها غالبية المعارضة متوقعة، فيما تتأرجح مواقفها الأولية بين «التنديد وفضح الخروقات الانتخابية» و«مقاطعة مسرحية سيئة الإخراج»، بحسب توصيفها.

وأكد المتحدث باسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، محمد التليلي المنصري، في تصريحات صحافية لوسائل إعلام أول من أمس الاثنين، أنه تمّ يوم الأحد الماضي الشروع في إعلام المرشحين بقرارات الهيئة مُعلّلة، وذلك بعد الإعلان عن قائمة المقبولين أولياً السبت الماضي. وأشار إلى أن الهيئة تفتح (بداية من الاثنين 12 أغسطس/آب الحالي)، باب الاعتراض والنزاعات لدى المحكمة الإدارية بخصوص الترشحات للانتخابات الرئاسية بطوريها الابتدائي والاستئنافي، على أن تتم المصادقة نهائياً على المقبولين للترشح في انتخابات الرئاسة التونسية في أجل أقصاه 3 سبتمبر/أيلول المقبل. ورأى الأمين العام للتيار الديمقراطي، نبيل حجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، متهكماً، أن «تونس تعيش اليوم عرساً انتخابياً بترشيد العملية الانتخابية وحصرها في عدد أقل من المرشحين زمن (الرئيس الراحل زين العابدين) بن علي»، ويبيّن أن «نتيجة الانتخابات معلومة منذ سنة والعملية محسومة»، بحسب رأيه. واستبعد حجي أن «يجازف قضاة المحكمة الإدارية بقبول الطعون في ظلّ الضغوط وبعد عزل القضاة». كما اعتبر الأمين العام لحزب التكتل من أجل العمل والحريات، خليل الزاوية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما حدث ليس مفاجئاً، انطلاقاً من تعامل هيئة الانتخابات والشروط المُجحفة التي أبعدت جزءاً مهماً من المرشحين الذين لم يتسلموا بطاقات السوابق العدلية رغم أن المحكمة الإدارية قضت سابقاً ببطلان المطالبة ببطاقة عدد 3، وهناك سابقة قضائية في انتخابات 2019. ولكن الهيئة ارتأت التمسك بها، ومن الواضح أن هذا الإصرار كان لإقصاء عدد من المرشحين».

وأضاف: «نحن الآن في وضع لا انتخابي، فلا ننتظر منافسة ديمقراطية ولا تنافساً انتخابياً، ومن المنتظر أن تحسم الأمور من الدور الأول». وفسّر الزاوية أن «المرشح زهير المغزاوي من المدافعين عن مسار قيس سعيّد، وكذلك المرشح العياشي زمّال محسوب على المنظومة القديمة وكان في حزب تحيا تونس الذي أسّسه يوسف الشاهد وليس له حضور إعلامي وسياسي ومواقفه غير واضحة». وقال إن «المعارضة اليوم لا تستطيع التصويت للمغزاوي لأنه من المدافعين عن 25 يوليو ومساندي قيس سعيّد». وكذلك، بالنسبة للتيار الديمقراطي، نبيل حجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، متهكماً، أن «تونس تعيش اليوم عرساً انتخابياً بترشيد العملية الانتخابية وحصرها في عدد أقل من المرشحين زمن (الرئيس الراحل زين العابدين) بن علي»، ويبيّن أن «نتيجة الانتخابات معلومة منذ سنة والعملية محسومة»، بحسب رأيه. واستبعد حجي أن «يجازف قضاة المحكمة الإدارية بقبول الطعون في ظلّ الضغوط وبعد عزل القضاة». كما اعتبر الأمين العام لحزب التكتل من أجل العمل والحريات، خليل الزاوية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما حدث ليس مفاجئاً، انطلاقاً من تعامل هيئة الانتخابات والشروط المُجحفة التي أبعدت جزءاً مهماً من المرشحين الذين لم يتسلموا بطاقات السوابق العدلية رغم أن المحكمة الإدارية قضت سابقاً ببطلان المطالبة ببطاقة عدد 3، وهناك سابقة قضائية في انتخابات 2019. ولكن الهيئة ارتأت التمسك بها، ومن الواضح أن هذا الإصرار كان لإقصاء عدد من المرشحين».

وأضاف: «نحن الآن في وضع لا انتخابي، فلا ننتظر منافسة ديمقراطية ولا تنافساً انتخابياً، ومن المنتظر أن تحسم الأمور من الدور الأول». وفسّر الزاوية أن «المرشح زهير المغزاوي من المدافعين عن مسار قيس سعيّد، وكذلك المرشح العياشي زمّال محسوب على المنظومة القديمة وكان في حزب تحيا تونس الذي أسّسه يوسف الشاهد وليس له حضور إعلامي وسياسي ومواقفه غير واضحة». وقال إن «المعارضة اليوم لا تستطيع التصويت للمغزاوي لأنه من المدافعين عن 25 يوليو ومساندي قيس سعيّد». وكذلك، بالنسبة للتيار الديمقراطي، نبيل حجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، متهكماً، أن «تونس تعيش اليوم عرساً انتخابياً بترشيد العملية الانتخابية وحصرها في عدد أقل من المرشحين زمن (الرئيس الراحل زين العابدين) بن علي»، ويبيّن أن «نتيجة الانتخابات معلومة منذ سنة والعملية محسومة»، بحسب رأيه. واستبعد حجي أن «يجازف قضاة المحكمة الإدارية بقبول الطعون في ظلّ الضغوط وبعد عزل القضاة». كما اعتبر الأمين العام لحزب التكتل من أجل العمل والحريات، خليل الزاوية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما حدث ليس مفاجئاً، انطلاقاً من تعامل هيئة الانتخابات والشروط المُجحفة التي أبعدت جزءاً مهماً من المرشحين الذين لم يتسلموا بطاقات السوابق العدلية رغم أن المحكمة الإدارية قضت سابقاً ببطلان المطالبة ببطاقة عدد 3، وهناك سابقة قضائية في انتخابات 2019. ولكن الهيئة ارتأت التمسك بها، ومن الواضح أن هذا الإصرار كان لإقصاء عدد من المرشحين».

وأضاف: «نحن الآن في وضع لا انتخابي، فلا ننتظر منافسة ديمقراطية ولا تنافساً انتخابياً، ومن المنتظر أن تحسم الأمور من الدور الأول». وفسّر الزاوية أن «المرشح زهير المغزاوي من المدافعين عن مسار قيس سعيّد، وكذلك المرشح العياشي زمّال محسوب على المنظومة القديمة وكان في حزب تحيا تونس الذي أسّسه يوسف الشاهد وليس له حضور إعلامي وسياسي ومواقفه غير واضحة». وقال إن «المعارضة اليوم لا تستطيع التصويت للمغزاوي لأنه من المدافعين عن 25 يوليو ومساندي قيس سعيّد». وكذلك، بالنسبة للتيار الديمقراطي، نبيل حجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، متهكماً، أن «تونس تعيش اليوم عرساً انتخابياً بترشيد العملية الانتخابية وحصرها في عدد أقل من المرشحين زمن (الرئيس الراحل زين العابدين) بن علي»، ويبيّن أن «نتيجة الانتخابات معلومة منذ سنة والعملية محسومة»، بحسب رأيه. واستبعد حجي أن «يجازف قضاة المحكمة الإدارية بقبول الطعون في ظلّ الضغوط وبعد عزل القضاة». كما اعتبر الأمين العام لحزب التكتل من أجل العمل والحريات، خليل الزاوية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «ما حدث ليس مفاجئاً، انطلاقاً من تعامل هيئة الانتخابات والشروط المُجحفة التي أبعدت جزءاً مهماً من المرشحين الذين لم يتسلموا بطاقات السوابق العدلية رغم أن المحكمة الإدارية قضت سابقاً ببطلان المطالبة ببطاقة عدد 3، وهناك سابقة قضائية في انتخابات 2019. ولكن الهيئة ارتأت التمسك بها، ومن الواضح أن هذا الإصرار كان لإقصاء عدد من المرشحين».

وأضاف: «نحن الآن في وضع لا انتخابي، فلا ننتظر منافسة ديمقراطية ولا تنافساً انتخابياً، ومن المنتظر أن تحسم الأمور من الدور الأول». وفسّر الزاوية أن «المرشح زهير المغزاوي من المدافعين عن مسار قيس سعيّد، وكذلك المرشح العياشي زمّال محسوب على المنظومة القديمة وكان في حزب تحيا تونس الذي أسّسه يوسف الشاهد وليس له حضور إعلامي وسياسي ومواقفه غير واضحة». وقال إن «المعارضة اليوم لا تستطيع التصويت

من انتخابات الرئاسة التونسية في 2019 (Getty)

ستتم المصادقة نهائياً على المقبولين في أجل أقصاه 3 سبتمبر

محسن السوداني: دعم المغزاوي غير وارد لدى جبهة الخلاص

القيادي بحركة النهضة وعضو جبهة الخلاص، محسن السوداني، لـ«العربي الجديد»: «لم أتوقع أن يصل عدد الذين يتم استبعادهم من الترشح للانتخابات الرئاسية إلى هذا الرقم، خصوصاً أن أغلبهم تدارك النقائص التي رصدتها هيئة الانتخابات في ملفاتهم أول الأمر، واستكمل التزكيات المطلوبة، بل وتخطّى العدد المطلوب بكثير». وأضاف أن «يتمّ قبول ثلاثة مرشحين فقط بينهم الرئيس والاثنان الآخران منافسان غير جديين، فذلك يظهر مشهداً انتخابياً وسياسياً سوريالياً لم يسبق أن عاشته تونس في أحلك فترات الاستبداد مع (الحبيب) بورقيبة وبن علي». وشدّد السوداني على أن «العملية شبه محسومة الآن، ويبقى بصيص أمل في المحكمة الإدارية التي سيتظلّم المرشحون لديها. ولكن المسألة ذات بعد سياسي صرف»، مذكّراً بأن «السلطة سبق أن عطّلت أحكاماً قضائية صادرة عن المحكمة الإدارية تنصف القضاة المطرودين من عملهم، ورفضت الامتثال لقرارات القضاء». وأضاف: «لذلك فإنه لا يمكن القول إن هناك أدنى شروط للتنافس النزيه ولا للتعددية التي هي شرط أساسي للانتخابات الديمقراطية». وحول موقف جبهة الخلاص، أكد السوداني أن «الجبهة إلى الآن لم تجتمع لتقر في الأمر، ولكن أعتقد أن دعم المغزاوي غير وارد لأنه داعم لسلطة الانقلاب وله نفس التوجه السياسي، وقد يكون أشدّ خطورة على ما تبقّى من مكاسب محدودة في الحرية والديمقراطية. أما بالنسبة إلى العياشي زمال فلا نعرف عن طرحه ولا عن رؤيته للأمور شيئاً». أكد القيادي في ائتلاف الكرامة، زياد الهاشمي، لـ«العربي الجديد»، أن «الواضح والجلي أن قيس سعيّد مرعوب من انتخابات الرئاسة التونسية المقبلة لمعرفته ويقينه أن لا فرصة له في الفوز في انتخابات تعددية ونزيهة، علماً أنه ذاهب إلى الصندوق الانتخابي مرغماً ودون رضاه». وأوضح أنه «لهذا السبب ذهب سعيّد إلى الخطة البديلة وهي استعمال القوة الصلبة داخل الدولة في إقصاء كل مرشح جدّي يهدّد فرصه في الانتخابات».

وتابع: «هذا يدلنا على أن قيس سعيّد يسيطر على جزء من العملية الانتخابية، وليس كلّها، وخصوصاً الأصوات داخل الصندوق»، مشيراً إلى أن «الأمل قائم وكبير في إقصاء سعيّد من الحياة السياسية بالصندوق، بالرغم من العدد القليل من المقبولين أولياً من خلال الهيئة». كما يبقى الأمل، وفق رأيه، «في إعادة عدد آخر من المرشحين من خلال الطعون لدى القضاء الإداري وإن كان هذا الأمل ضعيفاً جداً صراحة لأنه اليوم لم يعد لدينا قضاء مستقل تماماً».

وأضاف: «لذلك فإنه لا يمكن القول إن هناك أدنى شروط للتنافس النزيه ولا للتعددية التي هي شرط أساسي للانتخابات الديمقراطية». وحول موقف جبهة الخلاص، أكد السوداني أن «الجبهة إلى الآن لم تجتمع لتقر في الأمر، ولكن أعتقد أن دعم المغزاوي غير وارد لأنه داعم لسلطة الانقلاب وله نفس التوجه السياسي، وقد يكون أشدّ خطورة على ما تبقّى من مكاسب محدودة في الحرية والديمقراطية. أما بالنسبة إلى العياشي زمال فلا نعرف عن طرحه ولا عن رؤيته للأمور شيئاً». أكد القيادي في ائتلاف الكرامة، زياد الهاشمي، لـ«العربي الجديد»، أن «الواضح والجلي أن قيس سعيّد مرعوب من انتخابات الرئاسة التونسية المقبلة لمعرفته ويقينه أن لا فرصة له في الفوز في انتخابات تعددية ونزيهة، علماً أنه ذاهب إلى الصندوق الانتخابي مرغماً ودون رضاه». وأوضح أنه «لهذا السبب ذهب سعيّد إلى الخطة البديلة وهي استعمال القوة الصلبة داخل الدولة في إقصاء كل مرشح جدّي يهدّد فرصه في الانتخابات».

وتابع: «هذا يدلنا على أن قيس سعيّد يسيطر على جزء من العملية الانتخابية، وليس كلّها، وخصوصاً الأصوات داخل الصندوق»، مشيراً إلى أن «الأمل قائم وكبير في إقصاء سعيّد من الحياة السياسية بالصندوق، بالرغم من العدد القليل من المقبولين أولياً من خلال الهيئة». كما يبقى الأمل، وفق رأيه، «في إعادة عدد آخر من المرشحين من خلال الطعون لدى القضاء الإداري وإن كان هذا الأمل ضعيفاً جداً صراحة لأنه اليوم لم يعد لدينا قضاء مستقل تماماً».

وأضاف: «لذلك فإنه لا يمكن القول إن هناك أدنى شروط للتنافس النزيه ولا للتعددية التي هي شرط أساسي للانتخابات الديمقراطية». وحول موقف جبهة الخلاص، أكد السوداني أن «الجبهة إلى الآن لم تجتمع لتقر في الأمر، ولكن أعتقد أن دعم المغزاوي غير وارد لأنه داعم لسلطة الانقلاب وله نفس التوجه السياسي، وقد يكون أشدّ خطورة على ما تبقّى من مكاسب محدودة في الحرية والديمقراطية. أما بالنسبة إلى العياشي زمال فلا نعرف عن طرحه ولا عن رؤيته للأمور شيئاً». أكد القيادي في ائتلاف الكرامة، زياد الهاشمي، لـ«العربي الجديد»، أن «الواضح والجلي أن قيس سعيّد مرعوب من انتخابات الرئاسة التونسية المقبلة لمعرفته ويقينه أن لا فرصة له في الفوز في انتخابات تعددية ونزيهة، علماً أنه ذاهب إلى الصندوق الانتخابي مرغماً ودون رضاه». وأوضح أنه «لهذا السبب ذهب سعيّد إلى الخطة البديلة وهي استعمال القوة الصلبة داخل الدولة في إقصاء كل مرشح جدّي يهدّد فرصه في الانتخابات».

وتابع: «هذا يدلنا على أن قيس سعيّد يسيطر على جزء من العملية الانتخابية، وليس كلّها، وخصوصاً الأصوات داخل الصندوق»، مشيراً إلى أن «الأمل قائم وكبير في إقصاء سعيّد من الحياة السياسية بالصندوق، بالرغم من العدد القليل من المقبولين أولياً من خلال الهيئة». كما يبقى الأمل، وفق رأيه، «في إعادة عدد آخر من المرشحين من خلال الطعون لدى القضاء الإداري وإن كان هذا الأمل ضعيفاً جداً صراحة لأنه اليوم لم يعد لدينا قضاء مستقل تماماً».

يواجه حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا تحدي الاستمرار في السلطة، بعد تراجعه شعبياً حسبما أظهرت نتائج استحقاقات انتخابية أخيرة، خصوصاً بسبب الوضع الاقتصادي. وضع يطرح تساؤلات عدة حول مستقبل الحزب

«العدالة والتنمية» التركي بذكرى تأسيسه

شيخوخة في عمر العشرينيات

إسطنبول ـ **جابر عمر**

لم يكن أشد المتفائلين بتأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا قبل 23 عاماً يتوقع أن الحزب الوليد من رحم الأحزاب المغلقة وعبر شخصية أبرز مؤسسيه رجب طيب أردوغان المحظور من العمل السياسي آنذاك، سيحتكر الحكم منذ عام 2002، فيما يعاني اليوم من ترهلات وتحديات بارزة أمام مسيرته السياسية. الإعلان عن تأسيس الحزب كان في 14 أغسطس/آب 2001، وهو الحزب رقم 39 في تاريخ الجمهورية التركية. مسيرة التأسيس لم تكن سهلة، وبدأت منذ عام 1998 بتأسيس حزب جديد للرؤية الجديدة التي أسسها القيادي الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان، على أنقاض حزب الرفاه المغلق، ليتم تأسيس حزب الفضيلة، الذي أغلق أيضاً من قبل المحكمة الدستورية العليا في عام 2001.

هذا القرار قاد أردوغان ورفيقيه، الرئيس السابق عبد الله غول ورئيس البرلمان السابق بولنت أرنتش، للاجتماع مع بقايا الأحزاب والتيارات المحافظة لتأسيس حزب العدالة والتنمية. وفي أول انتخابات خاضها عام 2002، فاز بالأغلبية من دون أن يكون أردوغان ضمن نواب البرلمان نظراً للحظر السياسي الذي تعرض له في عام 1999. بعد رفع الحظر السياسي على أردوغان، تولى رئاسة الحكومة في مارس/ آذار 2003. ومنذ ذلك الحين، واصل أردوغان حكم البلاد رئيساً للوزراء حتى عام 2014، وبعدها رئيساً للبلاد حتى الآن وهو بزعامة حزب العدالة والتنمية الحاكم. ومع إحياء الذكرى الـ23 لتأسيس الحزب هذا العام، يواجه حزب العدالة والتنمية تحديات كبيرة، لا سيما بعد الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس الماضي، والتي تراجع فيها الحزب ليحتل المرتبة الثانية. نتيجة فاجأت الأوساط السياسية والشعبية، وطرحت تساؤلات كبيرة عن مستقبل الحزب، خصوصاً أن أردوغان لن يتمكن دستورياً من الترشح للرئاسة مرة مقبلة في حال أتم فترته الحالية التي تنتهي عام 2028، إلا إذا جرت انتخابات مبكرة عندها يمكنه الترشح مجدداً.

محطات عديدة مرّ بها الحزب، لكن الآتي قد يكون الأهم، تحديداً الانتخابات البرلمانية والرئاسية المنتظر إجراؤها عام 2028، إذ تشير استطلاعات رأي تنشرها وسائل إعلام إلى تراجع شعبيته واحتلاله المرتبة الثانية خلف حزب الشعب الجمهوري المعارض الذي تصدّر الانتخابات المحلية الأخيرة. ومن التحديات البارزة أمام حزب العدالة والتنمية اليوم حالة الترهل ومطالب التجديد فيه، والتحديات الاقتصادية في ظل التضخم المستمر للأسعار، ما أرهق جيوب المواطنين خصوصاً أن رفع الرواتب لم يحقق آمال المواطنين تحديداً شريحة المتقاعدين، فضلاً عن فرض مزيد من الضرائب ورفعها.

أردوغان مع نواب حزبه في البرلمان، 29 مارس 2023 (آدم التان/فرانس برس)

طه عودة أوغلو: الحزب على مفترق طرق فإما يستمر أو يندثر

ويسعى الحزب في مسيرة إحياء ذكرى تأسيسه هذا العام لتنظيم احتفالات متزامنة في مختلف الولايات، وبحسب قناة أ خبر المقرّبة من الحزب، فإن الاحتفالات ستشهد عرض فيديوهات تظهر الخدمات التي قدمها الحزب في مسيرته ومراحل تأسيس الحزب وما شهدته تلك المراحل، فضلاً عن إلقاء أردوغان كلمة لأنصاره، وقد تشهد الفعاليات انضمام نواب من أحزاب أخرى ورؤساء بلديات لحزب العدالة والتنمية. وقال نائب أردوغان في الحزب حمزة داغ في كلمة له خلال فعالية حزبية في 3 أغسطس/آب الحالي، إن «الحزب يحيي ذكرى التأسيس بفعاليات عديدة في الولايات وفي مقره بأنقرة، والشعار الذي اختير للاحتفالات هو (العدالة والتنمية عنوان الأمل والمستقبل والإنجازات)».

وعن وضع الحزب والتحديات أمامه، قال الكاتب والباحث بالشأن التركي طه عودة أوغلو، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن حزب العدالة والتنمية، يمرّ بواحدة من أصعب المراحل في مسيرته السياسية، لافتاً إلى أن «الحزب تخطى على مدى العقدين الماضيين الكثير من التحديات وبقي قوياً، ورئيس الحزب أردوغان ما زال متصدراً والأقوى في تركيا على الرغم من تراجع شعبية الحزب الحاكم في انتخابات مايو 2023 وفي الانتخابات المحلية». وأضاف: «لاحظنا في الفترة الأخيرة حالة من الترهل داخل حزب العدالة والتنمية، وهذه المرحلة كانت لها نتائج سلبية على بنية الحزب تجسدت من خلال خسائر في البلدية»، مشيراً إلى أن «كيفية تعامل الحزب مع هذه التحديات في المرحلة المقبلة والرسائل التي سيقوم بإيصالها لأنصاره والشريحة المؤيدة له ستكون من العوامل المؤثرة في حظوظ استمرار الحزب وليس الفوز في الانتخابات المقبلة». واعتبر أن «الحزب على مفترق طرق، فإما أن يستمر ويبقى، أو يندثر كما حصل مع الحزب الوطني الأم الذي أسسه الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال، وانتهى بغياب المؤسس». ولفت إلى أن «حزب العدالة والتنمية استطاع خلال العقدين الماضيين تحقيق نجاحات كبيرة، لكن هذه النجاحات كان عنوانها الرئيسي رجب طيب أردوغان، وبالتالي تُطرح تساؤلات هل سيكون غياب الرئيس التركي عاملاً مؤثراً خلال الانتخابات المقبلة؟».

من جهته، قال الكاتب والباحث جاهد طوز، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية شهدت البلاد ثورة في التغيير في مجالات عديدة يمكن ملاحظتها، وكانت هناك مشاكل تخص الكتل المحافظة تم تجاوزها، وأيضاً قيود على المواطنين الأكراد رُفعت، ولم يكن ذلك سهلاً بل عبر محطات عديدة عانى خلالها الحزب وصولاً إلى محاولة الانقلاب الفاشلة (15 يوليو/تموز 2016)، ورغم كل ما حصل واصل الشعب ترجيح حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان». وأضاف طوز: «مع المحاولة الانقلابية تغيرت توازنات الدولة وحصل غياب للكفاءة في مؤسسات الدولة وطرد مئات الآلاف من الموظفين وتعيين بدائل عنهم لم تُراعَ أهليتهم، ما أعاق العمل البيروقراطي. كما يعاني الحزب من الاضطرابات الإقليمية في سورية والعراق وفلسطين والحرب في أوكرانيا وتبعات وباء كورونا، والتضخم الكبير الذي أثر على الاقتصاد، وبالتالي كلها مشاكل على الحكومة التعامل معها». وتابع: «تبقى مسألة اللاجئين قضية داخلية يجب حلها، وهي كلها تحديات كبيرة أمام الحزب».

ورأى طوز أن «حزب العدالة والتنمية بحاجة لتغييرات كبيرة في داخله، وهناك اتهامات بالفساد وعدم الأهلية، كما أن الرسائل الشعبية وصلت إليه، والتغيير سيكون عبر تغيير بعض الأسماء، والاهتمام بالكفاءة في بنية الدولة، وحل المشاكل الاقتصادية، وبالتالي إما سيتم إلغاء العدالة والتنمية وتأسيس حزب جديد من قبل أردوغان، أو حصول تغييرات كبيرة داخل الحزب».

أعضاء جدد في الحزب الحاكم

أعلن نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي حمزة داغ، أمس الثلاثاء، انضمام 15 رئيس بلدية وعضوين برلمانيين إلى صفوف الحزب. وأضاف في تصريحات صحافية أن «هناك بعض الاجتماعات ومن ثم قد ينضم المزيد» إلى حزب العدالة والتنمية. من جهته، نفى نائب رئيس حزب المستقبل سلجوق أوزداغ «بشدة»، أنباء عن انضمام أعضاء من حزبه إلى «العدالة والتنمية». وقال في تصريحات صحافية: «نحن في مكاننا... ونواصل أداء دور المعارضة».

رصد

مؤامرات بين ترامب وماسك و«زومبي»

طغت نظريات المؤامرة والمواضيع التي تخدم حملة الجمهوريين الانتخابية، على دردشة دونالد ترامب وإيلون ماسك على منصة إكس، من دون أن تحقق قفزة للرئيس السابق

فشل الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أول من أمس الاثنين، في استثمار «الدردشة» التي كان يفترض لها أن تكون «مفيدة جداً»، على منصة إكس، مع مالك المنصة إيلون ماسك، المؤيد لترامب. وبدلاً من حوار يساهم في استعادة المرشح الجمهوري حماسة نسبة من الناخبين له، مع استمرار تقدم منافسته الديمقراطية كامالا هاريس في استطلاعات الرأي، ساهمت رتابة الحوار والمواضيع «المعلّبة»، والتأخير في المقابلة 45 دقيقة، في مراكمة الانتقادات للرئيس السابق، الذي يجد صعوبة كما يبدو في مجاراة البريق النسبي الذي سرقته منه هاريس، إثر انسحاب الرئيس جو بايدن من سباق انتخابات الرئاسة المقرّرة في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني. ومما فاقم من فشل المقابلة، نظريات المؤامرة التي يروّجها ترامب، والتي جاراه فيها ماسك.

بدأت المحادثة المباشرة التي أجراها ماسك مع ترامب على «إكس»، بتأخير 45 دقيقة عن موعدها المقرّر، بسبب «مشكلات فنية» عزاها مالك المنصة إلى «هجوم إلكتروني ضخم لحجب الخدمة» من خلال إغراق خوادم الشركة بهدف تعطيلها. لكن هذا التبرير لم يجد ما يؤكده، بحسب مستشار لـ«إكس» فضّل عدم ذكر اسمه لصحيفة واشنطن بوست. ولم تحمل مقابلة ترامب على «إكس»، التي كانت حظرته إثر هجوم أنصاره على مقر الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021، أي جديد، سوى كمية نظريات المؤامرة والادعاءات التي تضمنتها والتي لا أدلة لصدقيتها. واعتبر ترامب أن انتخابات 5 نوفمبر المقبل، قد تكون أهم يوم في تاريخ الولايات المتحدة، لكنه لم يؤكد أو ينفي إمكانية رفضه لخسارته المحتملة، وتعريض عملية الانتقال الديمقراطي في الولايات المتحدة للخطر.

وقال ترامب لماسك، إن 5 نوفمبر سيكون أهم يوم في تاريخ البلاد لأن الانتخابات فيه ستكون الأكثر أهمية على الإطلاق، داعياً جميع الناخبين للتوجه إلى صناديق الاقتراع، مضيفاً «إذا لم نفز، فسأشعر بحزن شديد على الجميع». واعتبر ترامب انسحاب بايدن من السباق، بمثابة «انقلاب» حصل داخل الحزب الديمقراطي، لأن بايدن «لم يكن يريد الانسحاب». وفي رأيه أن هاريس «أقل كفاءة» بكثير من الرئيس الثمانيني. رغم ذلك، وصف ذكاء بايدن بـ«المنخفض جدا». وقال: «كان (بايدن) كذلك قبل 30 عاماً، ولكن الآن قد لا يكون لديه أي ذكاء على الإطلاق»، وفق تعبيره.

وهاجم ترامب سياسة الديمقراطيين في ملف الهجرة غير النظامية، مشدّداً على ضرورة جلب المهاجرين فقط من خلال الطرق القانونية. كما اعتبر أنه لو كان في الرئاسة لما حدث العدوان الإسرائيلي على غزة، ولم تكن حرب أوكرانيا وروسيا لتحدث. وحذّر من أن «الوضع في الشرق الأوسط لا يسير على ما يرام، والصراعات قد تنتشر إلى المستوى الإقليمي، هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة». وفي ما يخص الغزو الروسي لأوكرانيا، قال إنه «كانت لدي علاقات جيدة مع (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين. كان يحترمني. كنا لنجلس ونتحدث عن أوكرانيا»، مدعياً أنه كان بإمكانه حلّ المشكلة الروسية الأوكرانية قبل بدء الحرب. وفي أثناء كل ذلك، تبادل ترامب وماسك مجموعة من نظريات المؤامرة والأفكار المتطرفة، شبّها فيها المهاجرين غير القانونيين بالزومبي.

وردّد ترامب ادعاءه الخاطئ بأن تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة في عهد بايدن سبّب زيادة الجرائم، فيما شبّه ماسك الوضع على الحدود الأميركية مع المكسيك بفيلم «وورلد وور زد». كما وصف مالك «إكس» و«تسلا» و«سبايس إكس»، كامالا هاريس، بأنها مرشحة «اليسار المتطرف». كما سخر ترامب من التغير المناخي، معتبراً أن ارتفاع مستوى المحيطات سيؤدي إلى «المزيد من الأملاك على الشاطئ»، وهو ما أيّده فيه ماسك معتبراً أن الوضع «ليس وكأن المنزل يشتعل على الفور». إلى ذلك، اقترح ترامب بناء قبّة حديدية إذا ما عاد إلى البيت الأبيض، لحماية الولايات المتحدة، في إشارة إلى نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي، فيما اعتبر ماسك «أننا عند منعطف في مصير الحضارة»، مضيفاً أن ترامب «هو الطريق الصحيح».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

■ ليلة أمس وقعت هزة أرضية قوية في إدلب وريف حلب فهرع الناس إلى خارج بيوتهم، وفي دقائق امتلأت الشوارع بالمدنيين حتى أن هناك سيدة حملت رضيعها وركضت به فوقع على رأسه وتوفي مباشرة... في أجواء الهلع والرعب هذه استغل نظام الأسد وجود أعداد ضخمة من المدنيين في الشوارع وبدأ بقصف المنطقة براجمات الصواريخ.

■ في «ذكرى خراب الهيكل».. المستوطنون يستبيحون المسجد الأقصى. أكثر من ألف دنّسوه هذا الصباح مستذكرين خراب هيكلهم، فيما يبشّرهم ساسة وكتاب من بينهم بخراب ثالث يعني نهاية كيانهم. هذه البقعة هي عنوان ديمومة الصراع حتى الحسم. لأجل ذلك كان «الطوفان»، وله ما يتبعه حتى تطهيرها.

■ خلال أقل من ساعة، أصيب جندي إسرائيلي بطلق ناري في قلقيلية، وأصيب جنديان بانفجار قنبلة يدوية في الخليل، وانفجرت آلية عسكرية بعوة ناسفة في طولكرم. عملية قلقيلية نفذها الشهيد المقاوم طارق داود. يُذكر أن الشبل طارق أُفرج عنه بصفقة تبادل التهدئة بين المقاومة والاحتلال خلال الحرب الحالية في شهر نوفمبر، ونفذ عمليات إطلاق نار وأصبح مطارداً منذ تحرره بالصفقة. بطل لم ينس ما قدمته غزة من أجله.

■ إذا أرادت المقاومة تقديم سردية النصر لشعبها في هذه الحرب فما عليها سوى قراءة تصريحات غالانت. الرجل الأكثر دموية وتوحّشاً في إسرائيل يصرخ بأعلى صوته: لقد هُزمنا، وعلينا إنقاذ ما تبقى.

■ #ترامب مودعاً المساحة مع #إيلون_ماسك يقول له: لديك متابعون كثر... حيث وصل عدد المتابعين لصفحة #إيلون_ماسك إلى 194,2 مليون متابع بينما ترامب 88,9 مليون متابع. أعتقد أن ترامب يغار من زيادة عدد متابعي إيلون.

■ في حين أن نشر 3 حاملات طائرات وبضعة أسراب أف-22 له أهداف دفاعية وهجومية، فإن نشر غواصة جورجيا لها هدف هجومي فقط، خاصة مع ترسانتها من صواريخ توماهوك الجوالة. ما نشرته أميركا للآن قوة ردع مع قدرات هجومية كبيرة وتشمل ما يقارب 300 مقاتلة هجومية ومئات الصواريخ الجوالة الدقيقة ومنظومات إنذار مبكر وحرب إلكترونية. هل ستكفي لردع #إيران أم أن ما كتب قد كتب. الله يحمي #لبنان